الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

ميدان علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الممارسات التجارية المستدامة تقييم الأثر البيئي لسياسات التجارة الدولية

دراسة حالة : الاتحاد الأوروبي 2016/2009

إعداد الطالبات :الأستاذ المشرف :

- **أمنة بن قسوم**
- **سليمة عرابي**
- **صبرينة ريغي**
- **نورة عباسي**

- عبد الكامل بالحبيب

اللجنة المناقشة

رئيسا	غانية نذير
مشرفا	عبد الكامل بالحبيب
ممتحننا	بشير تليلي

الموسم الجامعي: 2023 /2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد حمد الله وشكره كثيرا

اعترافا بالفضل أتقدم بشكر والامتنان إلى أستاذنا المشرف

الدكتور بالحبيب عبد الكامل

الذي قبل الإشراف على مذكرتنا وتعدادها في جميع مراحل انجازها ،

وزودنا بملاحظاته القيمة وتوجيهاته

التي على ضوئها سرنا حتى اكتمال هذا العمل

فجزاه الله عنا كل خير

كما لا يفوتنا تقديم جميل الشكر إلى أساتذة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة حمه لخضر بالوادي

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى روح والديا الطاهرتين

اسأل الله عز وجل أن يرحمهما وتغمدهما فسيح جنانه

ويجمعني بيهم في جنة الفردوس راضين مرضيين يا رب العالمين

إلى ركيزتي في الحياة إخوتي

فتيحة نسأل الله ان يشفيها – زهور –سامية –خديجة

و ذرياتهم واخص بالذكر *سامية *فتيحة *أيوب *على صبرهم معي

إلى كل ساعدني من قريب أو بعد في إتمام هذه المذكرة

إلى كل كافة الطلبة وأساتذة ماستر مالية وتجارة دولية دفعة 2024/2023

نورة

إهداء

إلى من تكفيه كلمات الشكر...ومن كانوا لي عونا و دفئا في الصغر... و خلفهم الموت ... تغمدهم الله برحمته الواسعة

إلي روح أجدادي الطاهرة

إلى اعز ما يقى في الوجود... إلى ما ساعداني و كانوا سندي في الحياة... إلى من ضحوا بالكثير من اجلي و حملوا همومي... ولو يطلبا مني مقابلا لذلك الكرو و الجود

... إلى من سقياني من منبع حنانهما ...أبي و أمي حفظهما وبارك الله في أعمارهما

إلى الذين شاركوني حضن والديا و اجتزت معهم مراحل طفولتي: إخوتي كل واحد باسمه

• أمال • خليصة • خديجة • سعاد • نعيمة • وأخي الوحيد • محمد فتحي • حفظهم الله

و البراعم الصغار: • ريماس• تيم الله • حميد• خير الله • صلاح الدين• حيدر• • إستبرق• بلقيس • بخاري مسلم • و عبد الواحد • حفظهم الله

إلى كل عائلة " ريغي " و عائلة جابوا" وأخص بالذكر الغال الدكتور: سليم

إلى إخوتي في الله صديقاتي

والى كل من يفتح نظره إلى هذا الجهد المتواضع وعسى أن يجعله الله علما نافعا اسأل الله أن تنفع هذه المذكرة طلاب العلم

صبرينة

إهداء

بكل حب وتقدير اهدي ثمرة عملي هذا إلى

من لا يمكن للكلمات أن توفيهم حقها ولا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

الوالدين الكريمين

إلى جميع أفراد العائلة كبيرا وصغيرا

إلى كل زملاء وزميلاتي الدراسة وخارجها

إلى كافة الأساتذة

إلى طلبة ماستر مالية وتجارة الدولية دفعة 2024/2023

إلى كل من دعا لنا دعوة النجاح

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

سليمة

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب مصطفى وأهله ومن فيه أما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى روح الوالدة رحمة الله عليها والوالد حفظه الله

ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من

أخوة وأخوات وأبناء إخوتي

إلى رفيقات المذكرة ورفيقات العمر اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم:

نورة ، سليمة ، صبرينة

والى كل قسم مالية و نجارة دولية جامعة حمى لخضر، الوادي

و إلى مديري في العمل و زملائي

والى كل من كان لهم أثر على حياتي،

إلى كل من حبهم قلبي ونسيهم قلمي.

آمنة

الملخص

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة للتعرف على الممارسات التجارية المستدامة و تقييم الأثر البيئي لسياسات التجارة الدولية، حيث بينا مكانة البيئة في المنظمة التجارة الدولية،وقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي ،وقد تم بناء نموذج البحث على فرضيات محل الدراسة حيث تلعب التجارة الدولية دورا هاما في اقتصاديات الدول وخاصة سياستها التجارية التي لها أهمية كبيرة في علاقاتها التجارية وذلك من خلال دراسة بيئتها و أهم المعايير المناسبة لها، و قد أدى هذا الجانب اهتمام من طرف منظمة التجارة العالمية التي كان لها أهمية كبيرة في مواجهة المنافسة العالمية و خاصة الدول النامية واكتساب أسواق جديدة و ذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية من القيود و إيجاد مختلف الوسائل لتسوية النزعات عبر لجانو اتفاقيات، خلال موضوعنا هذا حاولنا تسليط الضوء على الاتحاد الأوروبي من خلال دراسة سياسته التجارية و البيئية، بالإضافة إلى تحليل بعض المنازعات التجارية البيئية في إطار هذه المنظمة.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، البيئة، المعايير البيئية، منظمة التجارة العالمية.

Summary in English:

The study aimed to identify sustainable business practices and assess the environmental impact of international trade policies. Where we showed explained the status of the environment in the World Trade Organization. The study followed the descriptive analytical approach, and the research model was built on the hypotheses under study, as international trade plays an important role in economics. Countries, especially their trade policy, which has great importance in their trade relations, through studying their environment and the most important standards appropriate to them, and this aspect has drawn attention from the World Trade Organization, which had great importance in confronting global competition, especially developing countries, and gaining new markets, by liberating foreign trade from restrictions and finding various means to settle disputes through committees and agreements. During our topic, we tried to shed light on the European Union from through studying its trade and environmental policy, in addition to analyzing some environmental trade disputes within the framework of this organization.

Keywords: trade policy, environment, environmental standards, World Trade Organization.

فهرس
المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر وعرفان	
ملخص	
فهرس محتويات	
فهرس جداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
المقدمة	
الفصل الأول: النظريات الأدبية للممارسات التجارية المستدامة	
المبحث الأول: تحليل السياسات التجارية الدولية	2 من 13
المطلب الأول: مفاهيم حول السياسات التجارية	3
المطلب الثاني: أهم السياسات التجارية الدولية وتأثيرها على البيئة	7
الفــرع الأول: أهم السياسات التجارية الدولية	7
الفــرع الثاني: تأثير السياسات التجارية الدولية على البيئة	9
المطلب الثالث: اثر السياسات التجارية على الموارد الطبيعية وتلوث البيئة	10
الفــرع الأول:أثر سياسة تحرير التجارة الدولية على الموارد الطبيعية و تلوث البيئة	10
الفــرع الثاني: أثر سياسة تقييد التجارة الدولية على الموارد الطبيعية و تلوث البيئة	13
المبحث الثاني: المعايير البيئية في التجارة الدولية	من15 إلى 21
المطلب الأول: ماهية المعايير البيئية في التجارة الدولية	15
الفــرع الأول:مفهوم المعايير البيئة في التجارة الدولية	15
الفــرع الثاني:أهمية المعايير البيئية في التجارة الدولية	16
المطلب الثاني: أنواع المعايير البيئية في التجارة الدولية	17
المطلب الثالث: تطبيقات المعايير البيئية في التجارة الدولية	18
الفــرع الأول : متطلبات التعبئة والتغليف	18
الفــرع الثاني: العلامة (العنونة) البيئية	20
الفــرع الثالث: مخططات الشهادة (شهادة التوافق البيئي)	21

المبحث الثالث: أساليب تقييم الأثر البيئي	من 22الى 31
المطلب الأول: تعريف مفهوم الأثر البيئي وأهميته في سياق التجارة الدولية	22
المطلب الثاني: الأساليب الرئيسية المستخدمة في تقييم الأثر البيئي (مثل تحليل دورة حياة المنتج وتقييم الأثر البيئي)	24
المطلب الثالث: خطوت تقييم الأثر البيئي	31
الفصـــل الثانـــي: دراســـة حالـــة	
المبحث الأول: مكانة البيئة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة	من 38 الى 47
المطلب الأول:ماهية المنظمة العالمية للتجارة	38
الفرع الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة	38
الفرع الثاني: تعريف المنظمة العالمية للتجارة	39
الفرع الثالث: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة	39
المطلب الثاني : هيكل وأعضاء للمنظمة العالمية للتجارة	42
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	42
الفرع الثاني: أعضاء منظمة التجارة العالمية	44
المطلب الثالث: حماية البيئة ومكانتها حسب المنظمة العالمية للتجارة	46
الفرع الأول: حماية البيئة حسب المنظمة العالمية للتجارة	46
الفرع الثاني: مكانة البيئة ضمن المنظمة العالمية للتجارة	47
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة	من49 إلى 52
المطلب الأول: نتائج الدراسات المتعلقة بتحليل للسياسات التجارية الدولية	49
المطلب الثاني: نتائج الدراسات المتعلقة بالأساليب تقييم الأثر البيئي	50
المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	52
المبحث الثالث: مكانة البيئة في سياسة التجارة الأوروبية	من 53 الى 57
المطلب الأول:علاقة سياسة التجارية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي	53
المطلب الثاني : واقع التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي	54
المطلب الثالث: تحليل بعض المنازعات البيئية في التجارة الدولية	57
الخاتمة	

المراجع
الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها	29
1-2	حجم الاستهلاك للمنتجات السامة و الخطيرة على صحة الإنسان وعلى المحيط داخل الاتحاد الأوروبي	54
2-2	نسبة المساحة الغابية في الاتحاد الأوروبي ومساحتها في كل دولة	55
3-2	نسبة السكان المحرومين من المياه النظيفة داخل الاتحاد الأوروبي 2016/2009	56

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مراحل حياة المنتج	27
1-2	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية	45
2-2	حجم الاستهلاك للمنتجات السامة والخطيرة على صحة الإنسان وعلى المحيط داخل الاتحاد الأوروبي	54
3-2	تطوير نسبة المساحات الغابية في الاتحاد الأوروبي 2015/2009	55
4-2	رسم بياني يبين سكان المحرومين من المياه النظيفة داخل الاتحاد الأوروبي 2009	57

مقدمة

مقدمة :

ساهمت التجارة الدولية بشكل كبير في الانفتاح الاقتصادي العالمي في تحرير التجارة و تعتبر احد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و أثناء قيامنا بالنشاطات و الممارسات التجارية و الاقتصادية المختلفة فإننا نتعامل مع البيئة بشكل مباشر أو غير مباشر مما أدى إلى ظهور مشاكل جراء ذلك و بالتالي فان ازدياد حاجيات الإنسان أدت إلى اعتماده و تركيزه على البيئة مع تغيير سلوكياته في تعامله معها و ظهرت بذلك مشكلات البيئة المحلية و العالمية التي تعد من أكثر المشكلات إلحاحا في الوقت الحاضر نضرا لتفاقمها السريع و تضاعف نتائجها و بالنضر إلى تعقيدها و تصاعد حدة أثارها، حيث تمتد لتشمل مختلف أوجه الحياة الإنسانية و بذلك مجاوزة الحدود السياسية للدول.

أدرك العالم فيما بعد خطورة المشكلات البيئية و الآثار الناتجة عنها مسرعا إلى تدارك ما أفسده من البيئة فظهرت بذلك التنمية المستدامة التي استحوذت على اهتمام العالم فعقدت من أجلها المنتديات و المؤتمرات العالمية و نظرا لأهميتها في العلاقات التجارية الدولية استحدثت المنظمة العالمية للتجارة لجنة خاصة تدعى بلجنة التجارة و البيئة و ذلك في البيان الختامي لجولة اورغواي في مراكش سنة 1994 و التي من بين مهامها تحديد العلاقة بين الأحكام الواردة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف و إجراءات و الوسائل التجارية المتخذة لأغراض بيئية و تقوم أيضا بضبط السياسات البيئية في إطار التجارة الخارجية و كذا كوسيلة حماية جديدة.

الإشكالية الرئيسية:

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما تتمثل السياسة التجارية وأهم المعايير البيئية الدوليةما هو تقييم الأثر البيئي الدوليفي إطار منظمة التجارة العالمية؟

وللإجابة على هده الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما تأثير السياسات التجارية الدولية على البيئة؟
- ما هو تقييم الأثر البيئي في السياسات التجارية الدولية؟
- ما هي مكانة البيئة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؟
- فيما تتمثل أهم النزعات البيئية الدولية في إطار المنظمة العالمية الدولية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- السياسة التجارية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية للدولة وهي تعني موقف الدولة من التجارة الدولية ومن العلاقات التجارية التي يجريها الأشخاص المقيمون على إقليمها مع الأشخاص المقيمون بالخارج.
- تعرف المعايير البيئية بأنها الشروط البيئية التي يجب توفرها في أي منتج سواء أساليب إنتاجها أو عبوتها أو تغليفها مع مراعاة التلوث البيئي.
- إن لاتفاقيات المنظمة التجارة العالمية أهمية كبيرة في حل النزعات بين الدول وخاصة البيئية منها.

أهمية الدراسة:

تدخل أهمية الموضوع في علاقة التجارة الخارجية بالبيئة والسياسات التجارية في التنمية المستدامة مع الالتزام بالمعايير البيئية الدولية.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على بعض المفاهيم الأساسية.
2- التعرف على المعايير البيئية الدولية.
3- ما هي أساليب تقييم الأثر البيئي.
4- مكانة البيئة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة الدولية

5- منهج الدراسة:

لإنجاز أي دراسة أو بحث والوصول إلى نتائج معينة لابد من الاعتماد على منهج محدد واضح ومن هذا المبدأ نستمد في بحثنا هذا على منهج التحليلي الوصفي لأنه الأنسب والملائم لموضوعنا.

6- هيكل الدراسة:

بغرض دراسة الإشكالية ومعالجة كل الجوانب تم تقسيم دراستنا هذه إلى فصلين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة تطرقنا في الفصل الأول إلى تحليل السياسات التجارية الدولية والمعايير البيئية في التجارة الدولية وأساليب تقييم الأثر البيئي وتناولنا في الفصل الثاني مكانة البيئية في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الأدبيات التطبيقية للدراسات السابقة في تحليل السياسات التجارية الدولية وأساليب تقييم الأثر البيئي وكذلك تطرقنا إلى أهم النزعات البيئية الدولية ودور منظمة التجارة العالمية في حلها.

الفصل الأول:

النظريات الأدبية للممارسات التجارية المستدامة

تمهيد :

إن الاهتمام المتزايد للدراسات الاقتصادية بالتنمية الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي وهذا ما أدى إلى الاهتمام بالحسابات والمتغيرات الكلية والجزئية للنظام الاقتصادي المباشرة والعير المباشرة على تحقيق التنمية المستدامة والجدير بالملاحظة إن قضية التجارة الدولية لم تعد هدف قومي فقط بل أصبح يتوقف عليها مستقبل وكيان دول وحياة شعب وهذا ما أدى إلى وضع سياسة تجارية دولية ومعايير بيئية تساعد على السير الأمثل للعملية التجارية واستدامة التنمية الاقتصادية وهذا لما له من أثار ايجابية وأخرى سلبية حيث نتناول في هذا الفصل من خلال مباحثه ما يلي :

- المبحث الأول: تحليل السياسات التجارية
- المبحث الثاني: المعايير البيئية في التجارة الدولية
- المبحث الثالث: أساليب تقييم الأثر البيئي

المبحث الأول: تحليل للسياسات التجارية الدولية

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى مفاهيم حول السياسة التجارية في تعاريف مختلفة في الطلب الأول، ثم أهم السياسات التجارية الدولية وتأثيرها على البيئة في المطلب الثاني، بعدها أثر السياسات على الموارد الطبيعية وتلوث البيئة.

المطلب الأول: مفاهيم حول السياسات التجارية الدولية

في هذا المطلب سنتناول أولا تعريف السياسات التجارية لغتا واصطلاحا ثانيا تعريف التجارة لغتا واصطلاحا وثالثا تعريف البيئة لغتا واصطلاحا ورابعا النظام البيئي.

أولا:تعريف السياسة

أ- السياسة لغة

أصل السياسة من السوس معنى الرياسة والسوس هو أيضا الطبع والخلق والسجية. فيقال "ساس الدواب يسوسها سياسة"، إذا قام عليها وراضها وأدا، ومنه تسمية المعتني بشؤون الخيل سياسيا ".[1]

وتطلق على معاني متفرقة في اللغة "كتولي الرياسة والقيادة وتدبير الأمور والقيام بإصلاحها،[2] وكذا القيام بالأمر بما يصلحه، والمقصود بالأمر هنا هو أمر الناس.[3]

كلمة السياسة بالعربية تقابلها بالفرنسية كلمة "politique"، فمردها إلى الكلمات اليونانية: "é polis" و "é polieteia "، و "Ta politica"، وتعني الدولة أو المدينة[4] أو الدستور والسيادة والنظام السياسي والجمهورية والمواطنة، أو الأشياء السياسية، والأشياء المدنية[5]

ب- السياسة اصطلاحا:

السياسة في معناها العام، يتصل بالدولة والسلطة، ويطلق عليها ذا المعنى الأحكام السلطانية أو السياسة الحكومية... الخ، ويشمل هذا النوع عند فقهاء القانون تدبير أمور الدولة الداخلية وهي تتناول إدارة شؤون البلاد وتنظيم حكومتها، وكذا أمور الدولة الخارجية أو الدولية وهو يبحث في العلائق المتصلة بين الدول والمصالح المتضاربة والمتباينة بينهم وغايتها دفع المشاكل الناشئة عن تباين الغايات المختلفة.[6]

---

[1] سميح عاطف الزبن، السياسة والسياسة الدولية، الطبعة الثالثة، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، (د.س.ط)، ص 31.
[2] طارق يوسف حسن جابر، السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي، الطبعة الأولى دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 39 -40.
[3] حسن صعب، علم السياسة، الطبعة الثانية دار العلم للملايين، لبنان، 1975، ص 19.
[4] حسن صعب، نفس المرجع، ص 19
[5] حسن طارق، يوسف حسن جابر، مرجع سابق، ص 20.
[6] طارق يوسف حسن جابر، المرجع السابق، ص 41.

- وتطور المعنى الاصطلاحي لكلمة سياسة في الاستعمال إلى السياسة المدنية والسياسة الخاصة، السياسة العامة والسياسة الاقتصادية والسياسة التجارية السياسة النقدية، ... الخ.

ثانيا: تعريف التجارة

إن للتجارة عدة تعاريف لذلك سنقوم بتعريفها لغة واصطلاحا.

أ - التجارة في اللغة

التجارة من التجارة بمعنى باع واشترى وهي في الأصل "مصدر دال على المهنة ".[1]

ب- التجارة اصطلاحا

التجارة في الاصطلاح تقليب المال، أي بالبيع والشراء لغرض الربح.

- مما سبق ذكره فإن للسياسة التجارية عدة تعريفات، فمن عرفها بأنها "مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية.[2] وعرفها آخرون بأنها "اختيار لوجهة معينة ومحددة من طرف الدولة لعلاقتها مع الخارج"، وتكون هذه الوجهة إما حرية حمائية. وعرفت أيضا بأنها: " مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارة ما الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة ".[3]

بل ذهب آخرون إلى القول بأن "السياسة التجارية الدولية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بغرض تحقيق أهداف معينة كتحقيق التنمية الوطنية إلى أقصى ممكن زيادة على تحقيق أهداف فرعية أخرى تتمثل أساسا في الاكتفاء الذاتي، وتحقيق مناصب شغل وكذلك تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات.[4]

- وتعرف أيضا بأنها وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات[5] .... الخ.

كما أن السياسة التجارية هي "الموقف الذي تتخذه الدولة للتغلب على اختلال المبادلات نتيجة العلاقات الاقتصادية بين أشخاص تابعين لها وأشخاص تابعين لدول أخرى. "[6]

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، لبنان الجزء الرابع، (د. س. ط)، ص 89.
[2] عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محمد زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 153
[3] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 70.
[4] نعيمي بنوري وغراس عبد الحكيم التجارة الدولية، دروس في الأعمال الدولي، الجزء الأول، 1999، ص 33 - 34
[5] نعيمي بنوري وغراس عبد الحكيم، نفس المرجع، ص 34.
[6] حسين وجدي محمود العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، مصر، (د.س. ط) ، ص 177.

إذا فالسياسة التجارية الدولية هي مجموعة من الوسائل أو الإجراءات التي تبتغي الدولة من ورائها تحقيق غايات متعلقة بوضعها الاقتصادي والتجاري الداخلي والخارجي.[1]

وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

كما يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها "برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة".[2]

ثالثا: تعريف البيئة

أ- التعريف اللغوي للبيئة

حيث يرجع أصل كلمة (البيئة) في اللغة العربية إلى الجذر (بوا) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء)، كما جاء في معجم لسان العرب لابن منظور،باء إلى الشيء أي رجع إليه، وذكر المعجم نفسه معنيين قريبين من بعضهما البعض لكلمة تبوأ، أولهما في معنى الإصلاح كأن يقول تبوأ المكان أي أصلحه وهيأه للمبيت والإقامة، والمعنى الثاني هو النزول والإقامة كأن يقول تبوأ مكانا أي نزل وأقام فيه.

إلا أن الملاحظ في هذا التعريف اللغوي أنه يقتصر على مكان ومحل إقامة ونزول الفرد والذي هو جزء بسيط من البيئة.

ب- التعريف الاصطلاحي للبيئة

بالنسبة لمصطلح البيئة فمؤتمر ستوكهولم لعام 1972 لم يعطه تعريفا محددا، إلا أنه كان قد أبرز مضمونه وأهميته في المبدأ -2- من إعلانه النهائي، والذي جاء فيه: «الموارد الطبيعية للكون، بما في ذلك الهواء، الماء، التربة، الحيوانات والنباتات وخاصة النماذج الممثلة للأنظمة الإيكولوجية الطبيعية يجب أن يُحافظ عليها لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة.... الإنسان هو مخلوق وخالق لبيئته التي تضمن بقاءه المادي وتمنح له مكانية التطور الفكري المعنوي، الاجتماعي والروحي». والملاحظ في هذا التعريف لمؤتمر ستوكهولم أنه أعطى لمصطلح البيئة مفهوما واسعا؛ حيث إنها صارت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات) ... بل

[1] نعيمي بنوري وغراس عبد الحكيم، نفس المرجع، ص 34.
[2] عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية القاهرة، 2000، ص 12.

هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.[1]

ومن بين التعريفات الأخرى للبيئة نجد:«هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر». فهذا التعريف ركز على عنصر الإنسان في البيئة وعلاقاته مع بقية البشر»[2]. وتعريف الوكالة الأوروبية للبيئة هو كما يلي: «هي مجمل الأشياء التي تحيط بحياة الإنسان وتؤثر في الأفراد والمجتمعات وتشمل الموارد الطبيعية البيئة الطبيعية من الهواء والتربة، والمباني الحضرية البيئة الحضرية، والظروف المحيطة بمكان العمل بيئة العمل)، وتشمل كذلك الكائنات الحية من نبات وحيوان وكائنات مجهرية»[3].

كما نجد تعريفا آخر للبيئة صدر عن هيئة الأمم المتحدة وهو «البيئة هي ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيا فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل و إن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة».[4]

مما سبق يمكن استخلاص تعريف للبيئة يتمثل في: «البيئة هي مجمل ما يحيط بنا من أشياء سواء كانت كائنات حية أو غير حية، وتؤثر و تتأثر بما هو موجود في سطح الأرض و حولها، مثل الماء، والهواء، و التربة و المعادن و المناخ و الكائنات الحية، و يمكن إذا القول أن البيئة عبارة عن كل متكامل يشتمل على الكرة الأرضية و ما يؤثر فيها من بقية مكونات الكون و ما تؤثر هي فيه».

رابعا:النظام البيئي

وردت عدة تعريفات تتناول موضوع النظام البيئي، نورد بعضا منها فيما يلي:

- " هو نظام ترتبط مكوناته الفيزيائية والنباتية والحيوانية بعلاقات عضوية و وظيفية على النحو الذي يجعله قادرا على أداء مهمته التصخيرية بتوفير مقومات الحياة و عوامل البقاء للكائنات الحية التي تعيش فيه دون أي تدخل غير رشيد من جانب الإنسان في هذه العلاقات، يمكن أن يفضي إلى التلوث، أو إلى غير ذلك من المشكلات البيئية، كنضوب الموارد الطبيعية واستنزافها، أو تعطيلها عن أداء وظيفتها التي أناطها الله بها. "[5]
- " هو مجموعة من العناصر التي تتكامل وتتفاعل بشكل منظم لكل وحدة متكاملة "[6]

[1]ورقة رقم -8- المشكلات البيئية الرئيسية في المجتمع المعاصر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية تبليسي الاتحاد السوفياتي، 1977.

[2]رشيد الحمد محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، الكويت، 1979 ، ص 24-25

[3]http://glossary.eea.europa.eu//terminology/sitesearch?term=environment, 14/04/2024, 09:49

[4]نجم العزاوي عبد الله حكمت النقار ، إدارة البيئة (نظم) و متطلبات و تطبيقات 14000 (ISO ، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 94

[5]حسين مصطفى غانم الإسلام وحماية البيئة من التلوث، ط1، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1997 ، ص 19.

[6]نجم العزاوي عبد الله حكمت النقار ، إدارة البيئة نظم و متطلبات وتطبيقات (14000 Iso) ، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 95

- " هو مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها وهو يكتسب مدخلاته من البيئة ويجري عليها عمليات التحويل، و من ثم تُعاد المخرجات إلى البيئة الخارجية، و هذا يعكس الحاجة إلى الاعتماد على المداخلات و المخرجات البيئية.
- "أية مساحة من الطبيعة وما تحويه من كائنات حية ومواد غير حية في تفاعلها مع بعضها البعض و مع الظروف البيئية وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية و غير الحية، ومن أمثلة النظم البيئية الغابة، النهر والبحر "[1]

فمن جملة هذه التعريفات يمكن استخلاص تعريف للنظام البيئي كما يلي: «النظام البيئي هو عبارة عن حيز أو مساحة طبيعية، بما تحتويه من كائنات حية (إنسان، حيوان، نبات، وكائنات غير حية كالتربة والصخور والغازات، و يمكن أن يكون هذا النظام البيئي غابة أو بركة، بحيرة أو غير ذلك». كما يمكننا القول أن «النظام البيئي هو تجمع لمجموعة من الكائنات الحية و الكائنات غير الحية، بحيث تتفاعل مع بعضها البعض بشكل حيوي في بيئتها، وفق نظام بالغ الدقة، حتى تصل إلى حالة من الاستقرار والتوازن».

المطلب الثاني: أهم السياسات التجارية الدولية وتأثيرها على البيئة

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم السياسات التجارية الدولية وتأثيرها على البيئة حيث نتعرف على أهم السياسات في الفرع الأول متمثلة في سياسة الحماية التجارية أولا، وسياسة الحرية التجارية ثانيا ، إضافة تأثير السياسات التجارية على البيئة في الفرع الثاني في مجموعة من العناصر المتمثلة في أثار الاقتصاد السلمي وأثار المنافسة وأثار طابع جغرافي وأثار تشريعية

الفرع الأول: أهم السياسات التجارية الدولية

أن تاريخ الفكرالاقتصادي الحديث أو المعاصر في مجال السياسات التجارية الخارجية يشير إلى أن هناك نوعين من السياسات التي كانت محورا رئيسيا لدى معظم دول العالم في إدارة التجارة الخارجية و التي قد تأصل تفكيريا في فترات تاريخية سابقة، السياسة الأولى هي سياسة حماية التجارة الخارجية ،و السياسة الثانية هي سياسة حرية التجارة الخارجية، و فيما يأتي تحليل موجز لكل منهما، على النحو الآتي:

أولا :سياسة الحماية التجارية

مفهوم سياسة الحماية التجارية

تسمى أيضا السياسة الحمائية للتجارة الخارجية، تسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الخارجية، إن سياسة حماية التجارة الخارجية هي عبارة عن مجموعة من التدابير و القواعد و الإجراءات التي تضع قيود على تدفق السلع عبر الحدود لتحقيق أهداف معين،وقد تمثلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار مدرسة التجاريين التي كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا في تراكم الذهب داخل الدولة و يمكن

[1] فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2007، ص 19

تحقيق ذلك من خلال زيادة الصادرات و تخفيض الواردات ومن ثم لابد من اتخاذ إجراءات حماية و قد انتعشت تلك السياسة مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى وتوسعت كل الدول في إتباع تلك السياسة، بل ظهرت إلى جانب ذلك سياسة الحماية الجديدة بالرغم من ظهور الجات وخاصة في بعض الدول الصناعية ضد صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا وبعض الدول النامية الأخرى، وقد وصفت موجة الحماية هذه بأنها جديدة نظرا لالتجاء الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الكبرى إلى إجراءات لم تكن معروفة من قبل لتقييد استيراداتها من السلع الصناعية ، ودون التعارض مع التزاماتها في إطار الجات، من خلال حماية صناعتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من القيود أو الإجراءات تسمى القيود الرمادية[1].

كما **تعرف سياسة الحماية أيضا:**

بأنها" تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها من المنافسة الأجنبية" و نادى أنصار النظام الرأسمالي بنظريات الحرية لحماية مكاسبهما لقومية وقد نتج عن هذا النظام ازدهار الاقتصاد القومي للدول التي طبقته مثل الدول الأوروبية ، إلا أن ، هذا الازدهار كان على حساب دول أخرى لم تكن قد تطور تبعد مثل الدول المتخلفة في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وعندما شعرت هذه الدول بوطأة الاستغلال رأت ضرورة حماية اقتصادها القومي من غزو الدول الأكبر حماية.[2]

ثانيا : سياسة الحرية التجارية

تعتبر هذه السياسة عن تلك الحرية التي تقود إلى التخصص الدولي والتوزيع الأكفأ للموارد الدولية، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية عن غيرها، و قد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الفيزوقراطية وانتعشت بأفكار آدم سميث، ريكاردو، ستيوارت ميل...الخ الذي نادوا بها من أجل تحقيق المكاسب من التجارة الدولية، و الخروج عن حالة العزلة.

مفهوم سياسة الحرية التجارية:

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد،بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية و غير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية و تعرف أيضا على أنها عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد

[1]-سعد عبد الكريم حماد الدليمي، التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) ص 92

[2]- مؤسسات الصناعات الغذائية و أثارها في ترقية التجارة الخارجية الواقع و المأمول ص 36.

الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد ، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة و التنافس واتساع نطاق الاختيار.[1]
كما تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية حرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات[2]

الفرع الثاني: تأثير السياسات التجارية على البيئة

بدأ النقاش حول الآثار المحتملة والمتبادلة ما بين السياسة البيئية والسياسة التجارية منذ سنة 1992 وهذا من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وفي جو عالمي اتسم بزيادة الوعي البيئي فكانت آنذاك أربعة فرضيات محتملة لأهم الآثار الناتجة عن الثورة التجارية والتي قد تخل بالتوازن البيئي وهي كما يلي:

- **آثار الاقتصاد السلمي (effects' échelle)**

بما أن الحرية التجارية تزيد من مستويات الأداء الاقتصادي عموما، فإن ذلك يشكل بصفة آلية ضغطا على البيئة بسبب الاستعمال الواسع للموارد الطبيعية) متجددة وغير متجددة)في العملية الإنتاجية كمواد وسيطة مثل :الطاقة، الخشب، المياه .وهي عناصر ضرورية في أية عملية لتعظيم الإنتاج، هذا ما يساهم من جهة أخرى في زيادة حجم النفايات الصلبة الملوثة للتربة والمياه، والإفرازات الغازية السامة الملوثة للهواء .وعليه من الواضح أن أثر الاقتصاد السلمي الذي يخلقه التسارع في المبادلات التجارية يزيد من مختلف أشكال التلوث، ويسهم في إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية عن طريق التخصص والاقتصاد السلمي.

- **آثار المنافسة (effects de la concurrence)**

إن التوسع في المبادلات الدولية يفتح آفاقا كبيرة للمنافسة في الأسواق العالمية، هذا ما يدفع الشركات المتنافسة على تخفيض إنفاقها في مجال الحفاظ على البيئة للرفع من درجة تنافسيتها أو الحفاظ على نفس مستوياتها السابقة وهذا في إطار عام من التخفيف من التكاليف غير المسترجعة.

- **آثار ذات طابع جغرافي(effectsdoddergeographies):**

إن الدول المتشددة في تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية ستساهم في هروب الشركات إلى دول أقل تشددا بيئيا أو أكثر تسامحا مع الملوثين للبيئة، وهذا ما يسمى بنظرية لجوء الملوثين "theorydesrefugespourpolluters".

[1]-فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية)دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأور ومتوسطية، مذكرة نيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص60.

[2]Combe Emmanuel: organisation mondial du commerce, Armand Colin, Paris, 1999, p (51-78).

- **آثار تشريعية (effectsdodderréglementaire)**

حتى الدول التي تسعى لحماية محيطها والحفاظ على البيئة مع الرفع من مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية بسن قوانين رادعة تحمي بواسطتها صحة مواطنيها من جهة وصناعتها الوطنية من جهة أخرى، ستجد نفسها متهمة بخرق القوانين الدولية للتجارة مما يدخلها في دوامة إجراءات قضائية وتعويضات مالية للمتضررين تجاريا من تشريعاتها والتي يفرض عليها تعديلها كبرهان لفقد الدول سيادتها الوطنية.وعموما لا يزال الجدل قائما ما بين منظري السياسات البيئية والسياسات التجارية خاصة ما تعلق منها بالحرية التجارية ضمن السياسات التجارية ومدى تأثيرها على السياسات والاشتراطات البيئية المنتهجة،ولعل من بين أهم إفرازات هذا الجدل الاقتصادي 1خاصة في الفترة الحالية بعد إفرازات الأزمة المالية العالمية 2009 والتي ما زالت إرهاصاتها متواصلة هو ظهور استخدامات ذكية للاشتراطات البيئية في الحقل الاقتصادي بغية حماية الاقتصاديات الوطنية من المنافسة الأجنبية من طرف العديد من الدول.[1]

المطلب الثالث: أثر السياسات التجارية على الموارد الطبيعية و تلوث البيئة

سنتطرق في هذا المطلب إلى الفرع الأول أثر سياسة تحرير التجارة الدولية على الموارد الطبيعية و تلوث البيئة و الفرع الثاني أثر سياسة تقييد التجارة الدولية على الموارد الطبيعية و تلوث البيئة بما فيهم من اثر سلبي وايجابي أو لا وثانيا .

الفرع الأول: أثر سياسة تحرير التجارة الدولية على الموارد الطبيعية و تلوث البيئة[2]

يعد تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة من المواضيع الهامة التي شغلت الفكر الاقتصادي الدولي بطريقة متسعة في السنوات الأخيرة، و لقد كان تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة محل جدل بين من يرى أن لها تأثير ايجابي و من يرى العكس.

أولا: التأثير الإيجابي لتحرير التجارة الدولية على البيئة

يرى أنصار الحرية التجارية أن إتباع الدولة لقواعد محررة للتجارة له تأثير ايجابي على البيئة من خلال:

1- تسهيل نقل التكنولوجيا النظيفة بأقل تكلفة:

حسب أنصار الحرية ييسر تحرير التجارة إمكانية الحصول على التكنولوجيا اللازمة ورفع مستوى الإنتاجية الذي قد يخفض من استنزاف الموارد الطبيعية، فغالبا ما تكون التكنولوجيا الحديثة أكثر صداقة للبيئة لأنها نشأت وتطورت بالدول المتقدمة ذات القواعد البيئة المتشددة، و من ثم يتوقع أن

[1]- بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، تأثير المعايير البيئية على تسويق منتجات الدول النامية في الأسواق الدولية "(حالة المنتجات الجزائرية)، مقالة علمية ، المجلد 11 العدد 1 جانفي 2024 ، ص 235-ص236

[2]- قايدي سامية – التجارة الدولية – أطروحة دكتورا علوم تخصص قانون- تيزي وزو ص 75-77

يكون الأثر ايجابيا على البيئة حيث أنه يصاحب تطبيق التكنولوجيا النظيفة فوائد عديدة تعود على الدول التي تتبناها منها:

- تشجيع المنشآت على البحث على أفضل التكنولوجيات المتاحة.
- تحقيق وفرات في تكلفة معالجة المخلفات واستهلاك الطاقة والمواد الخامة مما يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الإنتاج.
- تحسين بيئة العمل وذلك بتخفيض الأمراض الناتجة عن التلوث التي يعاني منها العمال.
- زيادة فرص التصدير من خلال الوفاء باشتراطات الدول المتقدمة التي تلزم أن تكون المنتجات المستوردة صديقة البيئة.

2- تخفيض نسبة التلوث الصناعي:

أثبتت الدراسات نقص نسبة التلوث الصناعي في الدول المعتمدة لقواعد تحرير التجارة بمعدلات أعلى من تلك التي حدثت في الدول التي تعتمد أدوات مقيدة للتجارة، ومن أهم هذه الدراسات لدينا: الدراسة التي قام بها " ك. أندرسون" (K.ANDERSON) سنة 1992 على سلعة الفحم التي تعد من السلع التي تحقق موارد مالية كبيرة باعتبارها المساهم الرئيسي في التدفئة العالمية، و هي سلعة تخضع لقيود كبيرة، و قد توصل هذا الباحث إلى أنه في حالة تحرير تجارة الفحم بإزالة القيود على استرادة ، يؤدي ذلك إلى ارتفاع السعر العالمي لهذه السلعة، وهذا ما يؤدي إلى نقص استهلاكه في الدول المستوردة للطاقة، و بالتالي تنخفض صادراته إلى الخارج، فتقل بذلك الكمية المستخدمة، و سينخفض التلوث الناتج من الطاقة المعتمدة على الفحم و هو ما سيخدم البيئة.

3- إعادة توطين إنتاج السلع الغذائية في الدول النامية:

توقعت أغلب دراسات تقييم تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة، حدوث زيادة في أسعار السلع الغذائية في ظل التحرير الاقتصادي المتمثل في إزالة القيود التعريفية و غير التعريفية، و هذه الزيادة قد تدفع لإعادة توطين الإنتاج بالنسبة لبعض السلع الغذائية، من الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية، و بالتالي فمن المتوقع أن يحدث توسعا لهذه الدول في الإنتاج و هذا ما يسمى بأثر الحجم.

ومن أهم هذه الدراسات لدينا: الدراسة التي قام بها الاقتصادي " أندرسون " سنة 1992 على السلع الغذائية، التي أوضح من خلالها أنه في حالة تحرير التجارة في هذه السلع ، فإن أسعار الغذاء العالمي سوف ترتفع، و ذلك سوف يسمح للدول النامية بالتوسع في إنتاجها خاصة في المواد الغذائية التي تستوردها بنسبة كبيرة للاستهلاك المحلي و بالتالي سيؤدي إلى تخفيض الكميات المستوردة و تقليل حجم الفجوة الغذائية التي تعاني منها الدول النامية ، و سيتيح للقطاع الزراعي لهذه الدول فرصة كبيرة لزيادة صادراتها و بالتالي زيادة إيراداتها ، و حسب أندرسون فإن ذلك سوف يكون ايجابيا و مفيد للبيئة.

4- تحقيق التنمية المستدامة :

يؤمن أنصار الحرية التجارية بأن تحرير التجارة سوف يشجع التنمية الإقتصادية استخدام اكثر كفاءة لمصادر الثروات الطبيعية، و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة، فالتخفيضات على التعريفة الجمركية تتيح الدولة فرص أفضل للتصدير، ومن ثم الحصول على الموارد اللازمة للتنمية الإقتصادية ورفع مستوى دخل الفرد و تحسين مستوى المعيشة و الرفاهية، مما يجعل الأفراد يزيدون من اهتماماتهم ووفقا لأنصار الحرية التجارية يتطلب على الدول المتقدمة الصناعية لكي تتحقق التنمية المستدامة، أن تفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية و أمام صادرات بعضها البعض، أن تقلل أو تزيل من التعريفات الجمركية التي تفرضها، و ذلك ما أشار اليه المبدأ الثاني عشر من اعلان ريو، الذي ينص على أنه:" يجب على الدول أن تتعاون من أجل ترقية نظام اقتصادي دولي متفتح و مناسب، قادر على أن يولد النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في جميع البلدان و أن يؤمن مواجهة أفضل لمشاكل تدهور البيئة.[1]

ثانيا: التأثير السلبي لتحرير التجارة الدولية على البيئة[2]

توجد الآراء المعارضة التي ترى أن الحرية التجارية تأثير سلبي على البيئة، ويستند هؤلاء إلى مجموعة من التأثيرات هي:

1- استنزاف الموارد الطبيعية: يحذر أنصار البيئة من خطورة تحرير التجارة الدولية على عمليات استنزاف الموارد الطبيعية، التي تعتمد عليها الدول النامية في الحصول على النقد الأجنبي اللازمة لعمليات التنمية، ومن أهم الموارد الطبيعية التي كثر الحديث عن مخاطر استنزافها نتيجة التحرير .

- **الغابات:** إذا كانت تعد إزالة الأشجار لأغراض الزراعة والرعي أو الاستخدام المنزلي من الأسباب الهامة لإتلاف الغابات.

- **التربة:** يعد التصحر و التلوث من المشاكل التي تعاني منها التربة و يتوقع البيئيون زيادة حدتها مع تبني الدول لسياسة الحرية التجارية من خلال (التصحر، التلوث، الحيوانات البرية، مصايد الأسماك و المياه).

2- إعادة توطين التلوث في الدول النامية:يرى أنصار البيئة أن هناك أثار سلبية هامة لتحرير التجارة الدولية على بيئة الدول النامية و تتمثل في:

- إعادة توطين النفايات الخطر: من أسوء الآثار التي ترتبها التجارة الدولية الحرة نمو السوق الدولية للنفايات.

[1]- قايدي سامية ، نفس المرجع السابق ص 78-79 .
[2]-قايدي سامية ، نفس المرجع السابق ص 80 -88.

- إعادة توطين الصناعات الملوثة: إن تحرير التجارة الدولية ينقل أثار القواعد البيئية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، و ذلك نتيجة هجرة الصناعات الملوثة للبيئة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

- إعادة توطين الانبعاثات الغازية التي تمس بالغلاف الجوي: من خلال زيادة استنزاف طبقة الأزون، زيادة احتراز سطح الأرض، حموضة الأمطار).

وهكذا تتمثل مظاهر تأثير قواعد تحرير التجارة الدولية على البيئة في محصلة تفاعل بين مجموعات من التأثيرات الإيجابية منها و السلبية التي تتوقف في النهاية على نوعية السلعة و الدولة الذين يخضعان لسياسة الحرية التجارية و نتساءل الآن عن مظاهر تأثير قواعد تقييد التجارة الدولية على البيئة.

الفرع الثاني: أثر سياسة تقييد التجارة الدولية على الموارد الطبيعية و تلوث البيئة[1]

تزايد لجوء العديد من الدول إلى قواعد مقيدة للتجارة الدولية لأغراض بيئية، خاصة التي تعتمد على القيود التجارية غير التعريفية كالقيود الكمية والرسوم ضد الإغراق و القيود الإدارية على الصادرات و المقاييس الفنية، و التي تعتمد كذلك على القيود الواردة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

أولا : التأثير الإيجابي لتقييد التجارة الدولية على البيئة : يرى أنصار تقييد التجارة أن إتباع الدولة لقواعد مقيدة للتجارة الدولية التي تهدف إلى تحقيق أغراض بيئية هي شكل جديد من أشكال الحماية البيئية و يستند هؤلاء إلى مجموعة من التأثيرات الإيجابية لهذه القواعد هي:

1- ضمان التطبيق الكامل للقواعد المعتمدة لحماية البيئة: لقد وجد أنصار البيئة في تقييد التجارة الدولية وسيلة مناسبة للغاية لتحقيق هدفهم المتمثل في تطبيق قواعد حماية البيئة بمختلف أنواعها تطبيقا كاملا سواء داخل الدولة أو خارجها لدى فهم يطالبون باستخدام قواعد تقييد التجارة ضد صادرات الدول التي لا تستخدم قواعد بيئية جيدة وتتساهل في تطبيقها قصد تحقيق مزايا تنافسية.

وباستخدام هذه القواعد يصبح من الممكن توفير الحماية للصناعات التي تأخذ في الاعتبار التكاليف البيئية، أكثر من الصناعات الأخرى التي لن تستفيد من الحماية نتيجة لتراخي قواعدها المتعلقة بحماية البيئة.

2- ضمان فعالية القواعد الداخلية المعتمدة لحماية البيئة:قد تستخدم الدولة قواعد مقيدة للتجارة لضمان فعالية قواعدها البيئية الداخلية ومثال ذلك أن تتطلب من منتجيها إتباع طرق في الإنتاج تقلل من استنزاف ثرواتها الطبيعية كالغابات والتربة الزراعية و المياه مما سيحافظ عليها أو يقلل من انبعاثات الغازات السامة الملوثة و يساهم في معالجتها و بالطبع فإن يترتب على هذه المتطلبات ارتفاع في تكاليف الإنتاج الوطنية في الدولة ما يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع المماثلة من دول أخرى لا تعنيها تلك الظاهرة أصلا.

[1]- قايدي سامية ،نفس المرجع السابق ص 96-98.

3- تحفيز الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات البيئية الدولية : تستطيع القيود التجارية أن تقوم بدور ايجابي هام، يتمثل في تحفيز و تشجيع الدول على المشاركة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، فحسب رأي البيئيون يمكن استخدامها ضد الدول ذات الممارسات المضرة بالبيئة الدولية كاستنزاف الغابات و ذلك لإجبارها على الانضمام لاتفاقيات البيئية لإتباع قواعد تجارية معينة أقل أضرار بالبيئة.

4- تقوية الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف: لقد استخدمت القيود التجارية في حالات عديدة لتقوية الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، حيث صرحت عدة حكومات بفرض عقوبات تجارية على الدول المعروف عن مواطنيها أنهم ينقصون من فعالية الاتفاقيات البيئية على الرغم من أن العقوبات لم تفرض إلا ناذرا فإن التهديد باحتمال فرضها قد ساعد في تقوية عدد من هذه الاتفاقيات.

- اتفاقية واشنطن بشأن التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود.

- برتوكول كيوتوا حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ.

- اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة عن علم على إجراءات بعض المواد الكيمائية والمبيدات الحشرية الخطيرة في التجارة الدولية.

5- تقييد تجارة التلوث: سيسمح استخدام أدوات الحماية التجارية للدولة بالحفاظ على بيئتها ضد استيراد السلع الملوثة، كاستخدام القيود الإدارية لحضر تجارة النفايات، خاصة أخطرها كالنفايات النووية الملوثة بالإشعاع.

ثانيا : التأثير السلبي لتقييد التجارة الدولية على البيئة: يرى معارضي الحماية التجارية أنها تمثل قيدا على قدرة الدول النامية على حماية الموارد البيئية العالمية، و يستند الى مجموعة من التأثيرات السلبية هي :

1- نمو التجارة غير مشروعة للموارد الطبيعية: مع تقييد التجارة الدولية لبعض الصادرات لحماية البيئة انتشرت ظاهرة التجارة غير المشروعة و التي تتم في الخفاء للموارد الطبيعية ومن أمثلتها:

- التجارة الغير المشروعة للأخشاب.[1]

- التجارة الغير مشروعة للحيوانات ومنتجاتها.[2]

[1]-قايدي سامية ، نفس المرجع السابق ص 100 – 105 .
[2]-قايدي سامية ، نفس المرجع السابق ص 111-112 .

2- نمو التجارة غير مشروعة للنفايات الخطيرة : ففي تقدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن حوالي 440 مليون طن من النفايات الخطيرة تتولد كل سنة على مستوى العالم و يعتد أن جزء كبير منها يشحن بطريقة غير مشروعة عبر الحدود الدولية، وإن كان من المستحيل تحديد كميتها، حيث أن هذه التجارة لا تظهر أبدا، فغالبا ما يتم الإعلان عنها على أنها مواد عادية لتفادي حساسية الرأي العام و الجمعيات البيئية عند تصديرها.

3- تحقيق منافسة غير عادلة بين الدول:قد توضع أدوات الحماية التجارية بطريقة تحكمية مبالغ فيها، ما يجعلها تضع المنتجات الأجنبية في مركز أدنى من المحلية، كما أن الكثير من هذه القواعد الحمائية يؤخذ عليها الافتقار إلى الشفافية أو ضعف السند العالمي في كثير من الأحيان و لدى فهي تعد عائقا أمام التجارة الدولية.

هكذا إذ تؤثر السياسات التجارية على البيئة ايجابيا و سلبيا.

المبحث الثاني: المعايير البيئية في التجارة الدولية

المطلب الأول: ماهية المعايير البيئية في التجارة الدولية

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورا هائلا على مستوى مختلف الأصعدة السياسية والإعلامية، ومن الظواهر اللافتة لهذه الصحوة الكبرى، نجد انشغال الرأي العام العالمي بقضايا البيئة وحمايتها والدفاع عنها لتأمين مناخ بيئي عالمي يحمي الكرة الأرضية من كافة مظاهر التعدي عليها. ويجنب الثروات الطبيعية والبشرية من تبعات الاستخدام الغير عقلاني لها، فأصبحت القضية البيئية تبعا لذلك تحتل مكانة هامة في الفكر الاقتصادي عموما وفي تحديد معالم التجارة الدولية بوجه الخصوص.
و لقد احتل البعد البيئي لاستخدامات الموارد الاقتصادية مكانا ثانويا في الفكر الكلاسيكي للتجارة الدولية، حيث لم تظهر البيئة في تحليل آدم سميث أو دافيد ريكاردو، لم يكن لها أي اعتبار عند تحديد الميزات النسبية لتكاليف الإنتاج في أي من دول العالم، إلا أنه ومع تغير المعطيات الاقتصادية في البيئة الدولية أضحت الأبعاد البيئية أبعاد مختلفة تمس بسيرورة المبادلات التجارة الدولية وطفا على السطح ارتباط واضح ما بين التجارة الدولية والبعد البيئي.[1]

الفرع الأول: مفهوم المعايير البيئية في التجارة الدولية

يقصد بالاشتراطات البيئية عموما " :تلك الشروط التي يجب توفرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أوفي أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها ."ووضع هذه المعايير ليقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجا تغير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه

[1]-أ. رداوية معمر، مجلة الاقتصاد الجديد – العدد 16 المجلد 01-2015 اثر الالتزام بالمعايير البيئية الأوروبية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية ص 312-ص 313

العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام مبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف[1].

الفرع الثاني: أهمية المعايير البيئية في التجارة الدولية

تؤثر الأنشطة الصناعية باختلاف أنواعها و مكوناتها على عناصر البيئة التي يعيشها الإنسان وقد تكون هذه التأثيرات مباشرة أو غير مباشرة، و في الأجل الطويل تؤثر على الإنسان وعلى معدلات التنمية و على تزايد القلق اتجاه هذه الآثار الضارة للتلوث الصناعي تزايد الضغط على القطاع الصناعي لاستخدام طرق تصنيع صديقة للبيئة تحافظ عليها، حيث أن الاتحاد الأوروبي سيترتب عليه انخفاض الصادرات في هذه السوق الهامة، و في نفس الوقت فإن عدم تطبيق المعايير البيئية في ضل المنافسة الشديدة بين المصدرين يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية السعرية لها في هذه السوق، بل و في أسواق أخرى قد تحذو حذو الاتحاد الأوروبي في هذه التدابير الحمائية.

ونعرض فيما يلي لأهم العوامل التي أدت إلى ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في العملية الإنتاجية:[2]

- تعتبر المتطلبات والمعايير البيئية وما ستلزمه من شهادات توافق بيئته من أهم عوامل تفعيل القدرات التنافسية، كما أنها من أهم العوائق غير الجمركية التي تضعها الدول المتقدمة أمام التجارة العالمية خاصة في ظل انخفاض الحواجز الجمركية.
- الطاقات الإنتاجية المحدودة للعديد من الدول النامية ومنها الجزائر بالرغم من توفر العديد من المزايا النسبية لهذه الدول والتي تتمثل في توفر المواد الخام ورخص الأيدي العاملة، لذلك لابد من الاهتمام بسياسات التوافق البيئي التي تهدف إلى تقليل الفاقد الناتج عن العملية الإنتاجية و رفع الكفاءة إنتاجية و تحقيق وفرات في المياه و الكيماويات و الطاقة و تخفيض زمن التشغيل و من ثم الحد من تكاليف التشغيل بما يمكن أن يعوض أي تكاليف ناجمة عن استخدام طرق صديقة للبيئة.
- اتجاه الدول المستوردة في حالة عدم اهتمام المصدرين بالمتطلبات البيئية إلى أخرى قادرة على الوفاء بها مما يعني إمكانية خروج شيئا فشيئا من السوق أو أنها تلجأ إلى الضغط لخفض السعر نتيجة عدم الاهتمام بالمعايير البيئية.
- وجود استعداد لدى الدول المتقدمة لتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية تتعلق بالتوافق البيئي حتى الحصول على أقصى استفادة ممكنة من هذه المساعدات في طريق توفيق أوضاعها البيئية.

[1]- بن عبد العزيز سفيان- بن عبد العزيز سمير - تأثير المعايير البيئية على تسويق منتجات الدول النامية في الأسواق الدولية (حالة المنتجات الجزائرية)، ص 231.

[2]-رمة ياسين ، حمداني أسامة، واقع التجارة الخارجية وفق المعايير البيئية للمنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة- الجزائر و الإتحاد الأوروبي للفترة 2006-2016 ، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية ، جامعة الوادي 2017- ص17 ص 18

المطلب الثاني: أنواع المعايير البيئية في التجارة الدولية

وفقا للاتفاقية الدولية، يجب أن تكون المعايير البيئية ضرورية و ملائمة[1] و سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم صور المعايير البيئية و أنواعها وتتمثل فيما يلي معايير نوعية البيئة معايير الانبعاث معايير العمليات و الإنتاج معايير المنتجات ومعايير الأداء:

❖ **معايير نوعية البيئة:**

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أوفي جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالاستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة.

❖ **معايير الانبعاث:**

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة،ومن تم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية.

❖ **معايير العمليات والإنتاج:**

وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتجها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملائمتها...الخ كما تشتمل أيضا على مستويات الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة و كيفية تصميم هذه المنشآت.

❖ **معايير المنتجات:**

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحد من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتجا، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي، وتقوم هذه المعايير بتحديد ووصف ما يلي:

- الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات، وخاصة تلك التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة ومضرة.
- القواعد الخاصة بشروط التعبئة والتغليف والتلوين أو العرض لسلعة معينة التي تهدف إلى حماية المستهلكين.
- مستويات الملوثات المنبعثة أو المتخلفة والتي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال.

[1]Altmann, Jörn: International Environmental Standards - Considerations on Principles and Procedures, Inter-Economics, Baden-Baden, Volume 29, (1994) p (182)

- النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيماويات في المنتجات.
- كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام.

❖ **معايير الأداء:**

تتطلب هذه المعايير أنشطة معينة كالتقييم البيئي، وغالبا ما يعمل على تحسين إدارة البيئة[1].

المطلب الثالث: تطبيقات المعايير التعبئة والتغليف

سنتطرق في هذا العنصر إلى ثلاث فروع الأول متطلبات التعبئة والتغليف والفرع الثاني نتناول فيه مفهوم العلامة أو العنونة البيئية،أما في الفرع الثالث نتناول فيه مفهوم مخططات شهادة التوافق البيئي.

الفرع الأول: متطلبات التعبئة والتغليف

وتعتبر متطلبات التعبئة والتغليف عنصرا أساسيا في تمكين المنتج من المنافسة في السوق العالمية باعتبار أن التعبئة السليمة الواجهة الأولى للسلعة التي يتلقاها المستهلك لأول وهلة ، فالعبوة تمثل نصيبا هاما من مواصفات السلعة ، ويتطلب ذلك معرفة واسعة بطبيعة الخدمات الداخلة في صناعتها وخصائصها ومدى ثباتها أمام المؤثر كالضوء والحرارة ومدى تحملها للنقل والتداول ومدى تقبل المستهلك للعبوة محليا أو دوليا ،لمواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية في خصم المنافسة العالمية .[2]

حدث تطورا كبير في سياسات وإجراءات عمليات التعبئة والتغليف للسلع فيما يتعلق بمواد التعبئة وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وتتطلب القواعد وجوب مطابقة أنظمة التعبئة والمتطلبات يؤدي إلى منع السلع من دخول ، ومن أهم الأمثلة على ذل القانون الألماني الفيدرالي الذي أصبح ساري المفعول منذ جويلية 1991 ، إذا يطالب المنتجين والموزعين بضرورة استعادة ، استخدام ، تدوير العبوات و الأوعية المحتوية على السلع ، والهدف هذا القانون إلى مكافحة التلوث التي تسببه مخلفات التعبئة والتغليف عند المصدر، كما أصدرت فرنسا في جانفي 1993 تشريعا مماثلا [3] . حيث انه ومنذ أدركت عدة دول للخطر الذي تشكله هذه المواد على البيئة سارعت إلى تعديل القواعد والتشريعات للحد من تلك الآثار السلبية.

كما تهدف هذه القواعد والتشريعات المتعلقة بالتعبئة إلى:

- ملائمة العبوات لإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام أو التحليل الكيميائي أو الاستخلاص الحراري لاستعادة محتواه من الطاقة.
- الإعلان الصريح على العبوة عن مكونات السلعة من المواد الطبيعية والصناعية.

[1]- بن عبد العزيز سفيان-بن عبد العزيز سمير ، تأثير المعايير البيئية على تسويق منتجات الدول النامية في الأسواق الدولية (حالة المنتجات الجزائرية) ، بن عبد العزيز سفيان-بن عبد العزيز سمير، ص 232 .

[2] أوصالح عبد الحليم و المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا ، مجلة للدراسات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعي تمنراست ، العدد 05 جانفي 2014 ، ص 248.

[3] بالحبيب عبد الكامل ، مرجع سابق ،ص 65.

- أن تكون العبوة أحد العوامل الأساسية في تقييم المنتجات.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من توافر مجموعة شروط يجب الالتزام بها لتتمكن السلعة من النفاذ إلى السوق منها:

أولا: شروط الصحة والصحة النباتية المتعلقة بالتعبئة والتغليف، مثل إجراءات الصحة والصحة النباتية الصارمة التي تتخذها الدولة لحماية محاصيلهم الزراعية من الحشرات المختفية في مواد التعبئة

والتغليف، ومن أمثلتها قانون نفايات التعبئة والتغليف الألماني الصادر في ديسمبر 1991، والذي يجبر المنتجين والموزعين على استخدام واستعادة تدوير العبوات و الأوعية، و إصدارات فرنسا تشريعا مماثلا سنة 1993.

ثانيا:شروط تتعلق بتحريم وتقييد بعض مواد التعبئة والتغليف مثل مادة pvc البلاستيكية، والمواد التي لا يمكن إعادة رسكلتها في الطبيعة.

ثالثا: شروط بخصوص شحن السلع الخطيرة.

إلا انه رغم كون هذه الاشتراطات تطبق على السلع الوطنية والأجنبية من حيث المبدأ إلا أنها قد تشكل عقبة وقيد أمام حركة التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول النامية التي لا تستطيع التأقلم معها ، كما أنها تزيد من الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، والتي تزيد من التكاليف ، مما يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتهم ، ويضعف قدراتهم التنافسية أمام المنتجات والشركات الأجنبية .

وبالنسبة للتعامل مع مخلفات مواد التعبئة، هناك ثلاث اتجاهات للخد من تراكمها تعرف بـ 3Rs تتمثل في :[1]

1- **التقليل:** عن طريق الإقلال من المواد الخام المستخدمة في صناعة العبوة، كالسمك، وإنتاج مواد بديلة قادرة على التحمل ومقارنة المؤثرات الخارجية.
2- **إعادة التدوير:** من خلال تشكيلها من جديد بعد خلطها بنسبة من مادة العبوة الأصلية التي لم يسبق تصنيعها،وهذا يخلق بيئة نظيف ويوفر مادة خام رخيصة.
3- **إعادة الاستخدام:** وذلك بإعادة استخدام العبوة نفسها لنفس غرض التعبئة، كالعبوات الزجاجية

الفرع الثاني: العلامة (العنونة) البيئية

تعد العنونة البيئية من أشهر المعايير البيئية في التجارة الدولية، ويقصد بها تلك العلامات التي يتم وضعها على المنتج بهدف إعلام المستهلك بمدى ملائمته للبيئة عن طريق زيادة وعي المستهلكين

[1] - أوصالح عبد الحليم ، مرجع سابق ،ص 248.

بالآثار البيئية المترتبة عن استهلاكها للسلع ودفعهم إلى تغيير سلوكهم بما يساعد على تعديل التصميم الصناعي للسلع ليصبح أكثر ملائمة للبيئة .

حيث أصدرت عدة جهات مفاهيم مختلفة للعنونة البيئية منها:

- **وكالة حماية البيئة الأمريكية:** غالبا ما تلصق على المنتجات Eci–labels من قبل الجهات المصنعة للإشارة إلى العملاء على إن المنتجات مستوفية للمعايير البيئية، ويمكن تطوير هذه المعايير من قبل القطاع الخاص ، من خلال الوكالات العامة التي هي تحت سلطتهم أو بالاشتراك مع الجهات المعنية وخبراء من القطاعيين العام والخاص [1]
- **" المفوضة الأوروبية للبيئة ECE:** هي علامة توضع على بعض المنتجات، تسمح للعملاء بالتفضيل بين تلك التي تم الاعتراف بها على أنها اقل ضررا بالبيئة ، وتوضع بشكل طوعي ، ومتاحة أمام كل الشركات وتمنح بطريقة غير تمييزية ."
- **العلامة أو العنونة البيئية:** هي تلك التي تمنحها الجهات الحكومية أو الخاصة لإعلام المستهلكين عن أفضلية المنتج من الناحية البيئية عن غيره من المنتجات المماثلة، وهي اعتراف يمنح دون إجبار (اختياري)، كشهادة على أن المنتج روعيت فيه كل معايير السلامة البيئية على طول دورة حياته (إنتاج، توزيع، استخدام، استهلاك، التخلص من النفايات)، مع احتمال أن تكون إجبارية في بعض الحالات.[2]

ومنه يمكن القول أن للعلامة البيئية دور تنافسي مهم في استقطاب المستهلكين، المنتج استوفى المقاييس البيئية ، كما أنها تسهل إعلام المستهلكين، وتزيد من فعالية دورهم البيئي، كما يوجد العديد من البرامج المختلفة للعلامات البيئية، التي تمنح من القبل الحكومات والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية ، لكنها تندرج كلها تحت ثلاث أنواع أو فئات رئيسية من العلامات طبقا للمقاييس التي وضعتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي WIPO بجينيف وهي :[3]

- ✓ **الفئة الأولى :** علامات تقدم لأفضل المنتجات، التي تحترم البيئة لدرجة أكبر، طوال دورة حياتها، وهذا بعد مقارنتها بالمنتجات المماثلة، وتقوم الهيئات المستقلة بتحديد المعايير التي يكون مطابقتها محل مراقبة شهادة المطابقة أو المراجعة البيئية .
- ✓ **الفئة الثانية :** تتضمن إعلانات بيئية تتعلق بمنتجات معدة من مصنعين أو موردين أو موزعين أو أي طرف يتحمل انه يستفيد من ادعاء التوافق البيئي للمنتج، ولا تخضع هذه الفئة الى مراقبة مستقلة ، ومن أمثلة هذه الفئة علامة تشير إلى قابلية التحليل الحيوي للمنتج

[1]- بالحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص69.
[2]بالحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص69.
[3]بالحبيب عبد الكامل،مرجع سابق، ص69.

- ✓ **الفئة الثالثة :** عبارة عن قوائم من المعلومات الشاملة تبين التأثيرات البيئية للمنتج طوال فترة حياته كالعلامات التي توضع على المنتجات الغذائية ، التي تحدد بدقة محتوياته من السكريات أو الفيتامينات ، والفرق بين هذه الفئة والأولى إن هذه تقدم التفاصيل وتترك الحكم على المنتج للمستهلك.

رغم إن المعيار اختياري، ويركز على الجوانب الايجابية للمنتج ، يمكن أن يستخدم كأداة للترويج للمنتجات الصديقة للبيئة ، إلا انه قد يستغل كأداة حمائية ضد المنتجات التي لم تحصل عليه ولو كانت مطابقة بيئيا ، ويمكن إن يخضع للطلبات والمصالح الاقتصادية والتجارية للمنتجين المحليين، إضافة إلى ذلك هناك احتمال تأثير نفوذ المنتجين المحليين في تحديد المجموعات السلعية التي تحصل على الشهادة وشروط الحصول عليها . كما يضطر بعض المنتجين إلى استرداد المواد الأولية من الدولة التي يصدرون لها هذه العراقيل. [1]

يضاف إلى الصعوبات السابقة ضعف القدرات التقنية للدول النامية لتساير هذه المعايير مما يصعب من موقفها التنافسي حيث يمكن للدول المتقدمة أن تستغل هذا المعيار كقيد أمام دخول منتجاتها لأسواقها، وهذا ما يضعها أمام خيارين هما:

- **الأول:** عدم الحصول على شهادة العنونة البيئية، مما يفقدها حق الدخول والتصدير إلى هذه الدول.
- **الثاني:** طلب الشهادة ، مما يجبرها على استرداد المواد الأولية من الدولة التي ستصدر لها منتجاتها (مع إمكانية توافر خيارات اقرب أو ارخص) ، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويضعف قدراتها التنافسية

الفرع الثالث: مخططات الشهادة (شهادة التوافق البيئي)

هي مخططات تتطبق على المنشآت في صناعة محددة ، ويقدم التركيز الصناعي الأكثر دقة أدلة أكثر تفضيلا وتحديدا للمنشآت، مما يعطي ضمانا كبيرا للمستهلكين بان المنشاة المصدق لها تراعي تأثيراتها البيئية بشكل سليم ، وهذه البرامج لا تغطي فقط كفاءة نظم الإدارة البيئية للمنشاة ، بل أيضا على فعالية الأهداف والقواعد البيئية التي تمارسها، وتتضمن أغلب المقاييس محددة القطاع لجان وطنية من الشركاء المحليين ، لتكون التدابير مصممة لتتلاءم مع خصائصها الاقتصادية والثقافية والبيئية والفريد، ويتم تطويرها بمساعدة اتحاد الصناعة أو المنظمات غير الحكومية.[2]

حيث انه هناك بعض برامج الشهادة البيئية محددة القطاع تمنح علامات بيئية لتدل على أنه منتجات المنشاة المصدق لها أنتجت بأسلوب متوافق بيئيا ، ومن هذه الناحية تعتبر هذه البرامج خليط نابين

[1]-عبد الكامل بالحبيب ، مرجع سابق ، ص 70.
[2] سامية قايدي ، التجارة الدولية والبيئة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء علوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، ص 153.

العالمات البيئية من الفئة الأولى ومخططات الشهادة التي قدمناها . فمنه يمكن القول أن مخططات الشهادة البيئية تعمل على تقييم الإدارة والسياسة الإجمالية للمنشاة تجاه البيئة . فهي تختلف عن العنونة البيئية، إذا أن هذه المخططات تقدم معلومات وافية عن الآثار البيئية ، إذ أن هذه المخططات تقدم معلومات وافية عن الآثار البيئية لكامل نشاد المنشاة ، ولا يقتصر فقط على أثر البيئي للمنتج بصفة خاصة.

المبحث الثالث: أساليب تقييم الأثر البيئي

سنتناول في هذا المبحث ماهية الأثر البيئي في المطلب الأول والأساليب الرئيسية المستخدمة في تقييم الأثر البيئي في المطلب الثاني كذلك مزايا وعيوب الأساليب الرئيسية المستخدمة في تقييم الأثر البيئي في سياق سياسات التجارة الدولية.

المطلب الأول: ماهية الأثر البيئي

تطرقنا في هذا المطلب إلي ماهية الأثر البيئي التي تحتوي على تعريف الأثر البيئي وأهدافه.

تعريف لمفهوم الأثر البيئي وأهدافه

يعتبر مفهوم تقييم الأثر البيئي من أكثر المفاهيم التي تم تعريفها، وتوضيحها لما لها من أهمية بالغة في توضيح وإيجاد الطرق لتجنب وتقليل الآثار السلبية وتعزيز الفوائد الايجابية للمشاريع التنموية ،وهناك العديد لهدا المفهوم نذكر منها :

- **تقييم الأثر البيئي :** هو آلية جديدة تهدف إلى تجسيد مفهوم الإدارة البيئية التي تتطلب الاستغلال العقلاني و الأمثل للأملاك البيئية باعتبارها ارث مشترك للإنسانية وهو مفهوم علمي يحمل في مدلوله تقويم الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الاستثمارية قصد اتخاذ القرار المناسب بشأنها مع اختيار أفضل البدائل لاستدامة المشروع المراد انجازه [1]
- ويقصد **بتقييم الأثر البيئي** " عملية كشف الآثار البيئية الضارة والايجابية المفيدة لخطط التنمية المستدامة الملموس منها وغي الملموس ، المباشرة منها وغير المباشرة ، الآنية والمستقبلية ، المحلية والإقليمية والعالمية من أجل معالجة أو تفادي الآثار الضارة بصفة خاصة ، وتأكيد الآثار المفيدة لحماية البيئة وللمشروعات الإنمائية معا "[2]

[1]-زروق العربي ، حميدة جميلة ، تقييم البيئي كآلية قانونية لصناعة السياحة والمستدامة ، مقال الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 12 ، العدد 02 القسم (أ) العلوم الاقتصادية والقانونية ، ص 242 .

[2]-عبد القادر عوينان ، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة سع دحلب البليدة ، 2008 ، ص74 .

- ويعرف كذلك : بأنه وسيلة لتحديد التأثيرات المحتملة على البيئة وصحة الإنسان ، وعلى نوعية التشريعات والسياسات والبرامج و الإجراءات العملية ، كما هو وسيلة لتفسير وإبلاغ المعلومات المتعلقة بهذه التأثيرات.[1]
- وعرفه آخرون بأنه تقدير نقدي للتأثيرات المحتملة للسياسات والمخططات والبرامج والمشاريع والأنشطة على البيئة بهدف مساعدة السلطة المعنية في اتخاذ القرار المناسب سواء بقبول المشروع أو رفضه .[2]

يهدف تقييم الأثر البيئي إلى:

1. تحقيق متابعة ومراقبة بيئة مستمرة لمشروعات التنمية بما يؤمن مسيرة هذه المشروعات ويحول دون انحرافها عن الخط البيئي المحدد لها، وهو الخط الأمن الذي يضمن نجاحها واسمرارها .
2. إيجاد نوع أو درجة من التوازن بين البيئة ومشروعات الخطط التنمية لتحقيق المصلحة المشتركة والمتبادلة بينهم.
3. تحسين عملية صنع القرار، من خلال توضيح الرؤية الحالية والمستقبلية وانعكاساتها البيئية
4. الارتقاء بالنوعية بالبيئية العلمية بأهمية حماية البيئة وضرورة المحافظة على عناصرها، دون تدهور أو استنزاف لتظل دوما قادرة على إعالة الحياة.
5. يهدف تقييم الأثر بوجه عام إلى ضمان السلامة البيئية والتأكد من انه ليس هناك أثار بيئية ضارة في الآجال كذلك يهدف إلى إيجاد طرق ووسائل لتجنب وتقليل هذه الآثار والعمل على تعويض الآثار السلبية، وكذلك الحصول على نتائج وفوائد ايجابية من متطلبات التقييم البيئي الأخرى ومحاصرة التأثيرات السلبية ، وتعويض الخلل الناتج عن إنشاء أو تطوير أي مشروع ويرتبط ذلك بالحاجة بضرورة التخطيط والإدارة الجيدة، والإشراف وتحقيق المراقبة أثناء عملية الإنشاء والعمل وعملية التدقيق البيئي بعد ذلك لحماية البيئية[3].

[1]- بوخملة عمر ، مبدأ تقييم الأثر البيئي – دراسة في إطار القانون الدولي - ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام ، تخصص قانون البيئة ،جامعة محمد لمين دباغين –سطيف -2019/07/28 ، صفحة 11 .
[2]- بوخملة عمر ، نفس المرجع السابق ، صفحة 12
[3]- عبد القادر عوينان ،مرجع سابق ، صفحة 74 .

المطلب الثاني: الأساليب الرئيسية المستخدمة في تقييم الأثر البيئي

تعريف دراسة الأثر بأنها: " عبارة عن دراسة تنبؤية لمشروعات أو نشاطات تنموية ذات تأثير محتمل لتحديد البدائل المتاحة، و تقييم تأثيرها البيئي و اختيار أفضل البدائل ذات التأثيرات الأقل سلبية و اختيار وسائل التخفيف منها.

تعددت الطرق و الأساليب المستخدمة في تقييم و تحديد التأثيرات البيئية الناتجة عن مشروعات التنمية، فالتقييم البيئي يعد عملية متصلة من الرصد، التحليل و التقييم، تبدأ من المراحل الأولى للمشروع و تستمر باستمرار حياته، ومن هذه الطرق و الأساليب ما يستند إلى التقييم الوصفي و منها ما تعطي تقدير رياضي و هناك أساليب أخرى افتراضية، و فيما يلي موجز عن أهم الطرق و الأساليب المستخدمة:

أولا - الطرق الوصفية الإرشادية: وهناك من يختصرها في طريقة القوائم

وتتم هذه الطريقة من خلال الإجابة عن قائمة من الأسئلة تشمل كافة العلاقات بين أنشطة المشروع و عناصر البيئة المتأثرة بها، و مجموعة الإجابات تعطي صورة عامة عن حالة البيئة بعد تأثيرها بالمشروع، و هناك عدة أنواع لهذه القوائم تختلف في درجة دقتها للنتائج و من هذه القوائم نجد:[1]

1-1- القوائم البسيطة: و هي مجموعة أسئلة يتم الإجابة عليها ببساطة (نعم – لا)

1-2-القوائم الوصفية: وهي مجموعة أسئلة يتم الإجابة عليها بشكل وصفي (يستخدم العبارات الوصفية مثل الألوان – الأشكال)

1-3- القوائم المدرجة: وهي مجموعة أسئلة يتم الإجابة عليها بأرقام و درجات.

1-4- قوائم الاستبيان: و هو مجموعة أسئلة يتم الإجابة عليها ببيانات كاملة و دقيقة.

ثانيا - الطرق الرياضية: نجد منها

1-2- المصفوفات: عبارة عن جدول شبه شبكة التي تستعمل للتعرف على التفاعل بين أنشطة المشروع والتي يتم وضعها على محور واحد ويقابلها على المحور الأخر، الخصائص البيئية. استعمال الجدول وتفاعل الأنشطة مع الخصائص البيئية يمكن أن يلاحظ في الخلايا الملائمة أو تقاطع النقاط في الشبكة. ' المداخل يجعل في الخلايا لإبراز شدة التأثير أو المظاهر الأخرى المتعلقة بطبيعة التأثير. و من أهم أنواع المصفوفات المستعملة نجد:[2]

[1]- عبد السلام بلبالي- بوبكري بكري التلوث البيئي و أثره على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية للفترة (1970-2010) حالة الجزائر – ص 14

[2]-لفايدة عبد الله –شباركة مهدي- مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الرابع العدد3) دراسات تقييم الأثر البيئي كأداة لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر. ص 682

2-1-1- مصفوفة ليوبولد(LEOPOLD MATRIX): و هي من أكثر الطرق الرائدة في عمليات تقييم الآثار البيئية[1] والتي تعطي صورة موجزة و سريعة عن أثار تدخل للنشاطات الصناعية على عناصر البيئة و قياس قوتها و أهميتها.

2-1-2- مصفوفة سفير (SPHERE MATRIX): حيث تهدف هذه المصفوفة الى تقييم عدة مواضيع طبوغرافية لمعرفة مدى تأثير العناصر البيئية في كل موضع بالمشروع و في النهاية يختار أفضل المواضيع لتنفيذ المشروع و ذلك عندما يتضح أن الأثر البيئي للمشروع على عناصر البيئة أقل ما يمكن.

2-1-3- مصفوفة تفاعل المكونات (INTERACTION COMPONENT MATRIX)تهدف إلى الكشف عن العلاقة الاعتمادية و التفاعل بين العناصر البيئية التي تميز النظرة البيئية المختلفة.

2-1-4- الخرائط التطابقية OVERLAY MAPS)(: تعتمد هذه الوسيلة على مجموعة من المخططات و الخرائط التوضيحية للمشروع و المكان المزمع قيام المشروع عليه، حيث يتم استخدامها على شفافيات بألوان مختلفة، حيث تعبر كل خريطة عن وضع أو حالة بيئية (طبوغرافية – مياه جوفية – تلوث هواء...). و من خلال تطابق هذه الخرائط فوق بعضها يتم التعرف على المناطق الحرجة بيئيا.

2-1-5- السلاسل الشبكية)(NETWORKS: تبدأ الشبكة بوضع كافة البيانات و المعلومات عن المشروع و تأثيراتها البيئية الأولية، بحيث تتصل ببعضها ثم تتفرع إلى خيوط عنكبوتية، و يمكن من خلال ذلك التعرف على التأثيرات المختلفة للمشروع على البيئة المحيطة.

2-1-6- المحاكاة (SIMULATION MODELING): تستخدم نماذج لتمثيل الوضع الحقيقي قدر الإمكان، بحيث يمكن التنبؤ بالتأثيرات المختلفة عند تغير أي من البيانات المعطاة، وخلال السنوات الأخيرة تم عمل كثير من النماذج باستخدام الحواسيب، كون نتائجها تتميز بكفاءة عالية نظرا للتقدم التكنولوجي في علم الحاسب.

<u>ثالثا</u> - الطريقة المحاسبية : من أجل نجاح عملية تقييم المردود البيئي، فإن ذلك يتطلب اعتماد محاسبة بيئية اقتصادية متكاملة تكون بديلة عن المحاسبة التقليدية، و نجد من هذا المقام ما يسمى بالمحاسبة البيئية (محاسبة التكاليف البيئية) كمنهج لتقييم الآثار البيئية الاجتماعية للمشاريع الاقتصادية، و هي تعد أداة من أدوات القياس العيني و المالي التي تهدف إلى توفير معلومات فعلية و مستقبلية لمتخذي القرارات و لصانعي السياسات البيئية لغرض تحديد لكل من التكاليف البيئية و الاجتماعية لكافة العمليات و الأنشطة الخاصة بحماية البيئة من الأضرار المباشرة و الغير مباشرة الناتجة عن تجاوز

[1]- عبد القادر عويبان– مذكرة ماجستير- تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- ص 66

معدلات الانبعاث الهوائية المائية للمعدلات المعيارية المسموح بها، بإضافة إلى ارتفاع معدلات درجات الحرارة نتيجة الاحتباس الحراري.[1]

مثال :

تحليل دورة حياة المنتج و تقييم الأثر البيئي :

يعتبر نموذج دورة حياة المنتج أكثر تعميما و امتداد لنموذج الفجوة التكنولوجية، و قد تم تقديمه بواسطة فرنون سنة 1966، تمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتج الجديد، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتج يكون جديد في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطيا، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تقدما في العالم سوف تصدره إلى دول مشابهة لها في التطور (الدول الأوروبية) و الذين سيستوعبون هذه التكنولوجيا ليبدؤوا في تصنيعه و تصديره إلى الدول الأقل تقدما منهم و هكذا. [2]

نموذج Vernon:

قام RAMOUND VERNONببناء نموذجه على افتراض أنالتفوق التكنولوجي الذي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يعطي لأمريكا أن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تنقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد تحقيقها للنجاح والرواج، ومع التوسع في الطلب الأجنبي على هذه السلع التي وصلت إلى حجم كبير بما فيه من الكفاية لتحفيز المنشآت الأجنبية للحصول على التكنولوجيا الإنتاجية اللازمة ،ستباشر في الإنتاج و البيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ماعدا سوق الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، وباكتسابها الخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع ستباشر في التصدير إلى الولايات المتحدة، وبناء على ذلك ، قدم Vernon افتراضين لبناء نموذجه ، تمثل في:

- وجود منتجات جديدة تتلاءم وأصحاب الدخول المرتفعة.

- توفر عنصر العمل الماهر، ومنه الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ينتقل إلى دول أخرى.

فقد اعتبر Vernon أن دورة حياة المنتج تمر بثلاث مراحل مختلفة تتمثل في :مرحلة المنتج الجديد ي اختراع منتج جديد والمرحلة الثانية مرحلة النمو ومرحلة النضج ، أما الدراسات الخاصة بالتسويق

[1]- عبد السلام بلباي و بوبكر بكري – مرجع سابق ص 14 ص15

[2]- بن عيسى فوزي- وخاوة منال و مصباحي عبد العزيز -دور المنظمة العالمية للتجارة في توحيد معايير البيئة للتجارة الدولية- ماستر مالية و تجارة دولية 2021-2022- ص 19

أضافت مرحلة رابعة في هذه الدورة وهي مرحلة تدهور المنتج، والشكل التالي يمثل مراحل دورة حياة المنتج.[1]

مراحل دورة حياة المنتج والتجارة الدولية:[2]

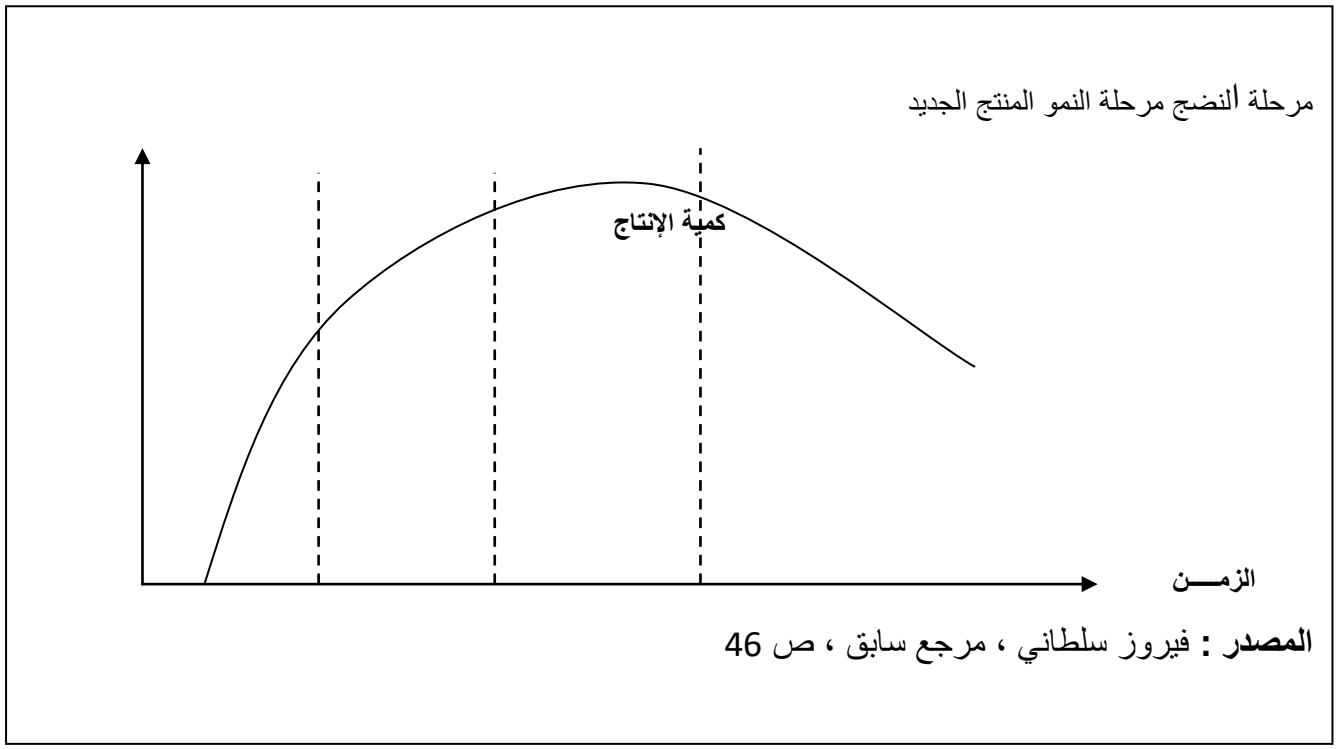

المصدر : فيروز سلطاني ، مرجع سابق ، ص 46

من خلال هذا الرسم البياني، نقوم بشرح كل مرحلة من مراحل المنتج

مرحلة المنتج الجديد:تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي يكون الإنتاج بصفة معتبرة والذي يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وباستخدام الولايات المتحدة الأمريكية كإطار مرجعي ، لأنها التي تتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد واليد العاملة الجد مؤهلة ،وفي سوق جد محدود ،أي نكون في حالة الاحتكار التام للمنتج،و يتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظرا لأنها مصدر للتكنولوجيا.

وبالتالي تحددت العوامل التي تؤدي إلى توطين صناعات دورة المنتج في الدول الصناعية الأكثر تقدما دون غيرها من الدول الأخرى، وبهذا يكون نموذج دورة المنتج قد أجاب عن السؤال الذي عجز نموذج الفجوة التكنولوجية على الإجابة عليه وهو السؤال الأول ، وهنا اتفق LINDER مع نموذج

[1]-فيروز سلطاني-دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية) –مذكرة ماجستير اقتصاد دولي 2012-2013-ص 46

[2]- فيروز سلطاني ،-ص 46

VERNON، أن الطلب على المنتجات الجديدة ذات الجودة العالية، والأسعار المرتفعة نسبيا، ساعد الدول الصناعية المتقدمة ذات المستوى المرتفع من متوسط دخل الفرد تعتبر موطنا أصليا للمنتج.

مرحلة النمو: في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتج بسرعة، ويبدأ في تصدير المنتج من الدولة صاحبة الابتكار إلى الدول أخرى ،وبالتالي ظهور منافسين في السوق الدولي، وهذا نظرا لحاجة الدولة لتصريف المنتج الأصلي وتوسيع سوقه، فيبدأ الإنتاج في الظهور في عدة مناطق و يصبح نمطي.[1]

مرحلة النضج: في هذه المرحلة فإن التكنولوجيا تكون منتشرة بين دول العالم المتقدمة والسائرة في طريق النمو ، فأخذ منتجو الدول السائرة في طريق النمو بتحويل مبيعاتهم إلى الدول المتقدمة من أجل زيادة الأرباح وتقليل من التكاليف وبالتالي منافسة تكون قوية عن طريق الأسعار، وهذا نظرا لكون المنتج أصبح نمطي والإنتاج يتمركز في الدول ذات الأجور المنخفضة ، فتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة لهذا المنتج.

نموذج HIRCH:

يعتبر HIRCHمن مؤسسي المدرسة التكنولوجية في التجارة الدولية، قام بإجراء تعديلات على نموذج دورة المنتج، قصد إيجاد العلاقة التي تربط بين التطور التكنولوجي، والدول السائرة في النمو، حيث اختصر نموذج دورة المنتج إلى ثلاث مراحل، استند في عرضه إلى الفرضيات التالية

- التركيز على دالة الإنتاج ، والتغير في استخدام عوامل الإنتاج عبر دورة حياة المنتج

- قام بتضمين رأس المال البشري في نموذجه عن نموذج دورة حياة المنتج

- لم يقدم أي نموذج محدد لميكانيكية تقديم المنتج الجديد

-.قدم نموذج كأساس للتجارة، وليس كأساس لتوجيه الاستثمارات

وبناء على ذلك، فقد قسم HIRCH مراحل دورة حياة المنتج إلى

المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد، التي تتميز باستخدام كبير لرأس المال البشري سواء المؤهل من خبراء ومهندسون...إلخ، أو غير المؤهل.

المرحلة الثانية :دخول المنتج مرحلة النمو والنضج، وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات (كثافة رأسمالية) مع بقاء المهارات المؤهلة.

المرحلة الثالثة: وفيها يدخل المنتج مرحلة النضج، ويصبح نمطيا يتمتع بالثبات والاستقرار.

[1]-نفس المرجع السابق-فيروز سلطاني-ص 47

ومما سبق يميز HIRCH بين الدول الأكثر تقدما ذات المهارات عالية المستوى التي تكون لها ميزة نسبية للإنتاج في مرحلته الأولى، ثم تأتي الدول المتقدمة الأخرى التي تتمتع بكثافة رأسمالية بالإضافة للعمل ثم تأتي الدول الأقل تقدما ، وهكذا يتم الإنتاج وتتحدد الميزة النسبية تبعا لذلك ثم يأتي دور التجارة الدولية .وقد ركز HIRCH على خمسة عناصر رئيسية يلخص فيها دورة حياة المنتج ، وذلك وفقا للجدول التالي:[1]

جدول رقم 1-1 : مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها

خصائص دورة المنتج	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الفن التكنولوجي	تغير مستمر في الأساليب المستخدمة، والاعتماد على الوفورات الخارجية	التغير المستمر في الإنتاج	ثبات التكنولوجيا واستخدامها على آجال طويلة
كثافة رأس المال	ضعيفة	عالية بسبب ارتفاع تكلفة الاستبدال	عالية بسبب وجود كميات كبيرة من الآلات
شكل الصناعة	الدخول لمعرفة فن الصناعة محدود مع العديد من الشركات التي تقدم خدمات متخصصة	نمو الشركات	إمكانيات مادية مطلوبة للدخول في الصناعة مع تناقص عدد الشركات
رأس المال البشري	علماء ومهندسون	إدارة	عمالة ماهرة وغير ماهرة
شكل الطلب	يتحدد بواسطة البائعون	وجود منافسة بين الشركات مما يؤثر على السعر بالانخفاض المستمر	يتحدد بواسطة المشترين

المصدر:فيروز سلطاني-دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية) – ماجستير اقتصاد دولي 2012-2013-ص 49

[1]فيروز سلطاني-دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية) –ماحستير اقتصاد دولي 2012-2013-ص 46

إذن باستخدام هذا النموذج المعدل لدورة المنتج يكون HIRCH قد توصل إلى تفسير محدد لنمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، حيث تكون صادرات الدول السائرة في طريق النمو تتكون بالأساس من نسبة عالية من سلع ريكاردو وسلع دورة المنتج الناضج وهي سلع هكشروأولين (كثيفة العمل)، نظرا لتمتعها بوفرة نسبية في عناصر الإنتاج وهـ ي الأرض، وعنصر العمل غير الماهر ،أما صادرات الدول الصناعية المتقدمة فإنها تتضمن على نسبة عالية من سلع دورة المنتج الجديدة، وسلع هكشر و أولين كثيفة رأس المال المادي نظرا لوفرة عنصر رأس المال البشري و رأس المال المادي لديها.

- تتمتع الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال (المنتجة للبترول) بمزايا نسبية كامنة في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج، وهو قطاع البتر وكيماويات وهذا يعود إلى وفرة المواد الأولية ورؤوس الأموال اللازمة لإنتاج هذه الصناعات بنفقات أقل.

- تتمتع الدول العربية المستوردة لرؤوس الأموال بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع ريكاردو، وسلع هكشر وأولين كثيفة العمل غير الماهر نظرا للوفرة النسبية لعنصر الأرض، والوفرة النسبية لعنصر العمل غير الماهر.

وكتقييم للنظرية التكنولوجية التي اهتمت بالبحث والتطوير لقيام التجارة الدولية ، وتمكنها من حل لغز ليونتيف الذي توصل إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل في حين أن المعروف عنها أنها كثيفة رأس المال.

1- فنظرية المناهج التكنولوجية تتميز عن النظريات السابقة من كونها أكثر اقترابا من واقع الاقتصاد العالمي، بالرغم من أنها بدأت كمحاولة لتطعيم نموذج هكشر وأولين في نسب عناصر الإنتاج.

بحقائق الاقتصاد الدولي وجعل فروضها أكثر واقعية، إلا أنها تفوقت على نموذج هكشر وأولين لكونها تتضمن الكثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم، العمل الماهر، دور البحوث والتطوير.

إن نظرية المناهج التكنولوجية بينت أن صادرات الولايات المتحدة تتضمن على نسبة عالية من سلع دورة المنتج التي تحتوي على رأس المال البشري المتمثل في الخبراء والمهندسين والفنيين والعمال المتخصصين، وهذا دليل على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة رأس المال البشري وهو حل للغز ليونتيف .

2- كما عالجت النظرية أوجه القصور التي عانت منها النظرية الكلاسيكية والمتمثلة في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها، وبالتالي محدودية النتائج التي توصلت إليها، وإهمالها لكثير من العناصر الهامة للاقتصاد الدولي .والتي تصدت لها نظرية المناهج التكنولوجية، حيث عالجت

قضـايا اقتصـاديات الحجم، رأس المال البشري، والبحث والتطوير، واعتبرتها مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الدولية.[1]

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأثر البيئي[2]

في هدا المطلب نتناول خطوات الإحدى عشر تقييم الأثر البيئي والتي تتضمن بعض الشروح من هده الخطوات على شكل تساؤلات وتتمثل هده الخطوات في الاختيار والتميز ، تحديد الأهداف ، تحليل الأثر، تقييم الأثر ، البحث عن البدائل ، تجنب الآثار والتعويض ، المراقبة والإدارة البيئية ، تقييم الدراسات الخاصة بالآثار البيئية ، إقرار المشروع وشروط الترخيص ، الإشراف ، التدقيق .

1- التمييز والاختيار:Screening

وفيها يتم السؤال عن الحاجة لإجراء تقييم اثر بيئي لهذا النشاط، وهذا يتطلب إعداد قائمة توضيح هذا النشاط بكافة عناصره من حيث التخطيط والإعداد والمواد المستخدمة وكيفية التخلص من المخلفات الناتجة وكذلك حجم الأثر المترتب على ذلك ، وكذلك يتم فحص حساسية الموقع المقام فيه.

2- تحديد الأهداف المؤثرة والشروط المرجعية sciping

يتم دراسة المواضيع المهمة المتعلقة بدراسة تقييم الأثر البيئي من حيث التركيز على المكونات البيئية وأهميتها وتأثيرها بالمشروع ، وتعد البداية ومفتاح تأكيد وضع الشروط المرجعية لهذه الدراسة .

3- تحليل الأثر:

تحليل ووصف الأثر وماذا يمكن أن يكون في حال وجود المشروع وما هو نوع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة ؟

وهل هذا الأثر تراكمي أو يتحد مع مشروعات أخرى ؟ أو عابر للحدود وله أبعاد أخرى يتأثر ويؤثر في الناحية الفيزيائية أو الحيوية أو من استخدام المصادر الطبيعية أو من عملية استخدام الأراضي أو له أي تأثيرات اجتماعية واقتصادية ؟

4- تقييم الأثر البيئي: impact Analysis

يتم بذلك تحديد الحقائق وتقييمها من حيث قوة هذا الأثر، أهميته، قيمته وحقيقته.

[1]-فيروز سلطاني نفس المرجع السابق -ص 51

[2]عبد الله بوعلجية ، تقييم الأثر البيئي للمشرعات التنموية ، سلسلة بورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية العدد147 -2019 صفحة 50

5- البحث عن البدائل :

تحليل ووصف الأثر وماذا يمكن أن يكون في حال وجود المشروع وما هو نوع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة ؟ وهل هذا الأثر تراكمي أو يتحد مع مشروعات أخرى ؟ او عابر للحدود وله أبعاد أخرى يتأثر ويؤثر في الناحية الفيزيائية أو الحيوية أو من استخدام المصادر الطبيعية أو من عملية استخدام الأراضي وله أي تأثيرات اجتماعية واقتصادية ؟ وهي عملية أو التخفيف من المؤثرات البالغة على البيئة ، وكيفية التعرض للمؤثرات التي لا يمكن تجنبها ، مع الوضع في الاعتبار بان التعويض يؤدي إلى زيادة التكلفة.

6- تجنب الآثار والتعويض :

هي عملية الحد أو التخفيف من المؤثرات البالغة على البيئة ، وكيفية التعرض للمؤثرات التي لا يمكن تجنبها مع الوضع في الاعتبار بان التعويض يؤدي إلى زيادة التكلفة .

7- المراقبة والإدارة البيئية: Environmental montoring management

وتكون بإتباع خطة إدارية تستند إلى تقرير تقييم الآثار البيئية والذي يبين مسؤولية كل من مقدم المشروع والحكومة، ويحتوي هذا التقرير والخطة على السياسات والأهداف والغايات وبرنامج مراقبة وتقييم طريقة العمل، وبناء نظم معلومات إدارية يلزمها تدريب وموازنة وتأكيد الاتصال مابين الناس والمجتمع والحكومة.

8- تقييم الدراسات الخاصة بالآثار البيئية :Ellaevaluation

الغرض منه هو ضمان أن جميع الجوانب الهامة المتعلقة بالمشروط المرجعية (متطلبات وزارة البيئة) والتأكد بان الطرق المستخدمة في عملية التقييم أو انجاز المشروع هي طرق سليمة

وواضحة، وان هذه المعلومات مقبولة ومتجانسة من وجهة نظر بيئية وهي تلزم أيضا صاحب القرار أو صانعه.

9- إقرار المشروع وشروط الترخيص:Project Approval et Licensing conditions

من هذا البند يتضح انه يلزم القيام بنشاطات الترخيص وإتمام عملية عقود البناء وتكون مقترحة في تقرير تقييم الأثر البيئي.

10- الإشراف :Surveillance

وهي عبارة عن نشاط حكومي تقوم به الوزارة أو سلطة البيئة للتأكد من مطابقة الشروط للترخيص

11- التدقيق : Auditing

وهذا مهم في كل مرحلة من بداية التفكير بالمشروع حتى إقامته، حيث يلزم التدقيق والمتابعة في كل ما يتعلق بالمشروع من حيث المتابعة في مرحلة الإنشاء والتشغيل وأثناء العمل، وما بعد الإنشاء وكذلك التدقيق بان صاحب المشروع ملتزم بالتعليمات من حيث الوقاية وتركيب كل مايلزم لتخفيف الآثار ومدى نجاح الإدارة البيئية للمشروع

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا البحثية لهذا الفصل المتمثل في الأدبيات النظرية والتطبيقية ارتأينا بان البيئة هي الموارد الطبيعية للكون بما في ذلك الهواء، الماء، التربة، الحيوانات ... وكون هذه المكونات البيئية عنصر دخيل في كل المجالات الاقتصادية.كما اشرنا سابقا لسياسة التجارية بأنها مجموعة القواعد و الأساليب التي يقوم بها الدولة لتعظيم عائد التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم بهدف تحقيق التوازن الخارجي ونظرا للأهمية البالغة لتجارة الدولية على الدخل القومي والدخل الفردي ، وهذا ما دعا إلى دراسة جميع الجوانب والعوامل المؤثرة عليها التجارة الدولية حيث توصلنا من خلال دراستنا بأن العلاقة بين التجارة والبيئة هي علاقة غير مباشرة بمعنى أن التجارة لا تؤدي إلى خلل بيئي بذاتها إلا أنها على المتعاملين التجاريين عند ممارستهم النشاط الالتزام بمعايير واشتراطات بيئية والتقيد بها لحماية البيئة.

الفصل الثاني :

دراسة حالة

تمهيد :

لقد أصبح الحديث عن البيئة من الأمور المسلم بها في الوقت الحاضر، وازداد معدل الاهتمام الدولي وحتى الوطني بقضايا حماية البيئة، وانعكس هذا الاهتمام على أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري الدولي، بل وتمت ترجمته في حالات عديدة إلى مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي ينبغي على الدول مراعاتها والالتزام بها، وسنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي :

- المبحث الأول: مكانة البيئة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.
- المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة.
- المبحث الثالث:تحليل بعض المنازعات البيئة.

المبحث الأول: مكانة البيئة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

إن الجدل حول العلاقة القائمة بين التجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية يرتكز حول ضرورة مراعاة مستويات التنمية واختصاص النظام التجاري الدولي وتبديد المخاوف حول زيادة الإجراءات والشروط البيئية على النشاط التجاري، حيث ظهر ذلك بوضوح من خلال توافق الدول النامية والمتقدمة على تناول موضوعات التجارة والبيئة بشكل ايجابي وبما لا يتعارض ومصالح الدول الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فإن اهتمام منظمة التجارة العالمية بموضوع البيئة لم يأت بشكل مطلق وإنما تم ربطه بالبعد التنموي للتجارة ، وسنتناول في هذا المبحث ما يلي :

- المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة
- المطلب الثاني: هيكل وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة
- المطلب الثالث: حماية البيئة ومكانتها حسب المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

و سنتطرق في هذا المطلب إلى ثلاث فروع وهي:

- الفرع الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة.
- الفرع الثاني: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.
- الفرع الثالث: أهداف و مهام المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الدول المنتصرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل خريطة العالم وفق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية وغير ذلك، ومن هنا أنشأت منظمة الأمم المتحدة عام 1945، كما تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد بدأت جهود الأمم المتحدة لتنظيم التبادل الدولي للتجارة في عام 1946 من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها، وفي عام 1948 تم إعداد ميثاق "هافانا" لتنظيم التجارة الذي وقعت عليه 53 دولة واقترح فيه إنشاء مؤسسة دولية لتنظيم التجارة، إلا أن الولايات المتحدة اعترضت على مشروع الميثاق، وذلك للمعارضة التي أبدتها اتحادات المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الاستيراد وفي نفس الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة مشروع ميثاق "هافانا" دعت بعض الدول للتفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات بهدف توسيع التجارة العالمية، في البداية كان التفاوض يتم بين كل دولتين على انفراد وحول سلع معينة ثم جمعت هذه الاتفاقيات وعممت في اتفاق متعدد الأطراف أطلق عليه "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

وقع على هذه الاتفاقية في أكتوبر عام 1947 مندوبو 23 دولة لتصبح الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من يناير 1948، وقد تطورت هذه الاتفاقية بحيث أخذت شكل ومقومات المنظمة الدولية وأصبحت كما لو كانت إحدى المنظمات العالمية[1].

الفرع الثاني: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

منظمة التجارة العالمية: بالإنجليزية (Organization Trade World) (WTO بالفرنسية (Organization Mundial del Commercial) بالإسبانية (Organización: Mundial del Comercio) و هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول، تضم منظمة التجارة العالمية 164 إلى دولة عضو إضافة20 دولة،وهي إحدى المنظمات الدولية العالمية التي أسند لها مهمة أساسية عند إنشائها، وهي ضمان انسياب التجارة بين بلدان العالم بأكبر قدر من السلاسة وضمان حرية تلك التجارة، وهي المنظمة الدولية الوحيدة التي تختص بالقوانين التجارية الدولية، وتضم مائة وستين دولة تتمتع بالعضوية الكاملة، فضلا عن أربعة وعشرين دولة بصفة مراقب.[2]

كما تدير أعمالها بواسطة حكومات الدول الأعضاء، وتتخذ القرارات في المنظمة بتوافق الآراء للدول الأعضاء جميعاً، إما في اجتماع وزاري الذي يعقد كل عامين على الأقل أو بواسطة السفراء والخبراء الذين يجتمعون بشكل معتاد في جنيف"، وبهذا الصدد فإن منظمة التجارة العالمية تختلف بذلك عن المنظمات الدولية الأخرى، ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أنه لا يوجد تفويض لمجلس مدراء أو لمدير المنظمة لاتخاذ القرارات.

فمنذ بداية التسعينيات بدأت التغيرات والتحولات تتبلور إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه وسماته وفي ترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل[3].

الفرع الثالث: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها.

1- أهداف المنظمة:

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض

[1] صفاء فوزي خالد الزعبي، المنظمة العالمية للتجارة وبلدان العالم النامية، المجلة العربية للنشر العلمي، ط2، 2022، ص3
[2] عبد الفتاح ثابت ناصر-مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة-الدانيمارك- الإصدار السادس 2020 – ص 127
[3] أحمد محمد سيف، التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها،جامعة المنوفية، 2001، ص3

المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها. وفيما يلي بعض التفصيلات عن أهداف منظمة التجارة العالمية:

1-1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية[1]:

تحذف منظمة التجارة العالمية إلى جميع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن حوالات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة اللقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة. ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية، وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها الغات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة). وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

1-2- تحقيق التنمية

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى للمعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الجميع الدول وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة من انتقالية إلى اقتصاد السوق، وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول.

تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أهل تشددا من غيرها و على الدول الأقل نموا من بعض أحكام الغاليات منظمة التجارة العالمية.[2]

1-3- تنفيذ اتفاقية أورغواي :

أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سور أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات.

1-4- حل المنازعات بين الدول الأعضاء

لم تكن آلية الغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب للمشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية

[1] أهداف المنظمة العالمية التجارة https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0dd55004-bb12-4755-8264 23:25.08/05/2024

[2] سمير لقماني، منظمة التجارية العالية بالآثار السلبية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية،ط1، 2004، ص 43

1-5- إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء :

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء أخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية. كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة، وجود تشريعات قانونية ثابتة وعادلة ضروري لقيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود، فالاستثمار العالمي يحول بشكل كبير على الثبات والاستقرار وهو ما يعبر عنه توقع المسار"، وتحاول المنظمة تأمين ذلك، فعلى سبيل المثال تحاول إيجاد سقف للتعريفة الجمركية، من خلال إلزام الدول الأعضاء بقواعد معينة في التجارة تكون معروفة للجميع.

2- مهام المنظمة العالمية لتجارة :

بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتجارة الدولية تتولى المنظمة العالمية للتجارة المهام التالية:

2-1- تسهيل هذه المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء[1].

2-2- تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور التي تم الاتفاق عليها خلال جولة الأورغواي كقطاع الخدمات مثلا، الذي تم تأجيل الاتفاق حول كل جوانبه في جولة الأورغواي إلى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى المفاوضات الأخرى الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية.

2-3- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، و ذلك من خلال الإدارة و الإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، و التي تحدد طبيعة عمل و أسلوب تشكيل لجان التحكيم و جهاز الاستئناف و حقوق التزامات الدول في إطار الجهاز المذكور، و ذلك طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن سلال حولة الأورغواي.

2-4 - متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول والتي تتم وفقا للفترات زمنية محددة، وهي كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنتين للدول المتقدمة.

[1] خليل السحمراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، البيعة الأولى، دار النفاس للجماعة و النشر والتوزيع البنات 2003، ص 148

5-2- التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، شاملا جوانبه المالية النقدية والتجارية، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب الأوجه هذا التعاون[1].

المطلب الثاني: هيكل و أعضاء المنظمة العالمية للتجارة

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل عامين ويحل محله المجلس العام الذي يقوم بمهام المؤتمر في فترة ما بين دورات انعقاد المؤتمر الوزاري وهذا بإضافة إلى ثلاثة مجالس رئيسية تتمثل في مجلس التجارة و السلع و مجلس تجارة الخدمات و مجلس حقوق الملكية الفكرية كما يتضمن الهيكل ثلاث لجان فرعية، لجنة التجارة و البيئة ولجنة التجارة و التنمية و لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات ،

قسمنا هذا المطلب إلى فرعين اثنين الأول الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة والثاني أعضاء منظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة[2]

يتألف هيكل المنظمة من الأجهزة التالية

1 – المؤتمر الوزاري: يتألف من وزراء تجارة الدول الأعضاء، ويعتبر المؤتمر هو رأس السلطة في المنظمة، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل، وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر 1996في سنغافورة.

- الأمانة العامة: تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال التام عن دولهم.

أ - المجلس العام: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا ، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية ، و تخضع له جميع المجالس الرئيسة واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

1- المجالس الرئيسية: تتكون المجالس الرئيسية من

1-1- مجلس تجارة السلع : ويحتوي على عدة لجان ، منها اللجنة الزراعية ، ولجنة الإجراءات الوقائية ، ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وغيرها.

1-2- مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية

[1] ناصر دادي مدون احتياوي محمد، الجزائر والمنضمة العالمية التجارة ، أسباب الانضمام النتائج المرتاب معالجتها بدار المحمدية العامة،2003، ص63

[2] عبد الفتاح ثابت ناصر-مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة- الدانيمارك- الإصدار السادس 2020 – ص 135، 136

3-1- مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

- اللجان الفرعية : تتكون من أربع لجان هي:

- لجنة التجارة والبيئة:وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

- لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.

- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

- لجنة الميزانية و المالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة .

ب - جهاز تسوية المنازعات:

إن نظام تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة لا يتسم بالجدة المطلقة فقد كان مثل هذا النظام موجود في اتفاقية الغات، ولكنه و بعد إنشاء هذه المنظمة،أصبح هذا النظام أكثر شفافية و شمولية وفعالية .و من أبرز ما جاءت به مفاوضات جولة الأوروغواي وضع تقارير بشأن القواعد و الإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات .

و تتمحور أهم اختصاصات جهاز تسوية المنازعات فيما يلي

- التصدي لكافة المنازعات التجارية التي تنشأ بين أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.
- تشكيل فرق التحكيم، واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع.
- العمل على توفير الحلول الإيجابية للمنازعات التي ينظر فيها.
- الإشراف على تطبيق القواعد و المقترحات الأزمة لحل المنازعات و تقرير العقوبات اللازمة.
- توفير حق الاستئناف قرار هيئة المستشارين.

ج- جهاز مراجعة السياسات التجارية:

يتكون جهاز مراجعة السياسات التجارية من جميع الدول الأعضاء في المنظمة حيث يضم جميع الدول الأعضاء في المجلس العام، يضطلع بمسؤولية هذا الجهاز المجلس العام في المنظمة الذي يجمع في أي وقت مناسب لمباشرة مهمته المتمثلة في:

- إعداد تقييم عام و شامل بين السياسات و الممارسات التجارية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة لمعرفة الآثار الإيجابية و السلبية لسريان قواعد النظام التجاري الدولي و يعتمد في عمله.[1]

الفرع الثاني: أعضاء منظمة التجارة العالمية

تعمل منظمة التجارة العالمية على تقسيم أعضائها إلى ثلاثة أقسام وهي على النحو التالي:

أولا: الدول الأعضاء

تضم مئة وستون دولة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ومن ضمن هذه الدول: دول الاتحاد الأوروبي، البرازيل، السنغال، الكويت، المغرب، المملكة المتحدة، أمريكا، اليابان، اليونان، تركيا، تونس، كولومبيا، مصر، قبرص، قطر، الإمارات العربية المتحدة، الإكوادور، الأردن، الصين، البانيا، عمان، روسيا، أوكرانيا، اليمن، السعودية، وغيرها.

الدولة المراقبة: وهي مجموعة من الدول يصل عددها إلى أربع وعشرين دولة تطمح وتسعى إلى الانضمام إلى قائمة أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتعمل المنظمة على فرض مفاوضات للانضمام على هذه الدول خلال فترة تصل إلى خمس سنوات بعد إطلاق مسمى الدول المراقبة عليها، ومن بين هذه الدول :أوزباكستان، وروسيا البيضاء، العراق، الجزائر، ايران، جزر القمر، سوريا، لبنان، ليبيريا، ليبيا، صربيا، كازخستان، أفغانستان.

ثانيا: المنظمات الدولية

فتحت منظمة التجارة العالمية أبواب عضويتها أمام المنظمات الدولية للدخول على هيئة أعضاء مراقبين، ومن بين هذه المنظمات: اتحاد المغرب العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

[1]- بن براح الهام، خرخاش مروة،المنظمة العالمية للتجارة ودورها تأطير التجارة الدولية- مذكرة ماستر قانون أعمال-2020،2021-ص 30،31.

الشكل2-1: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

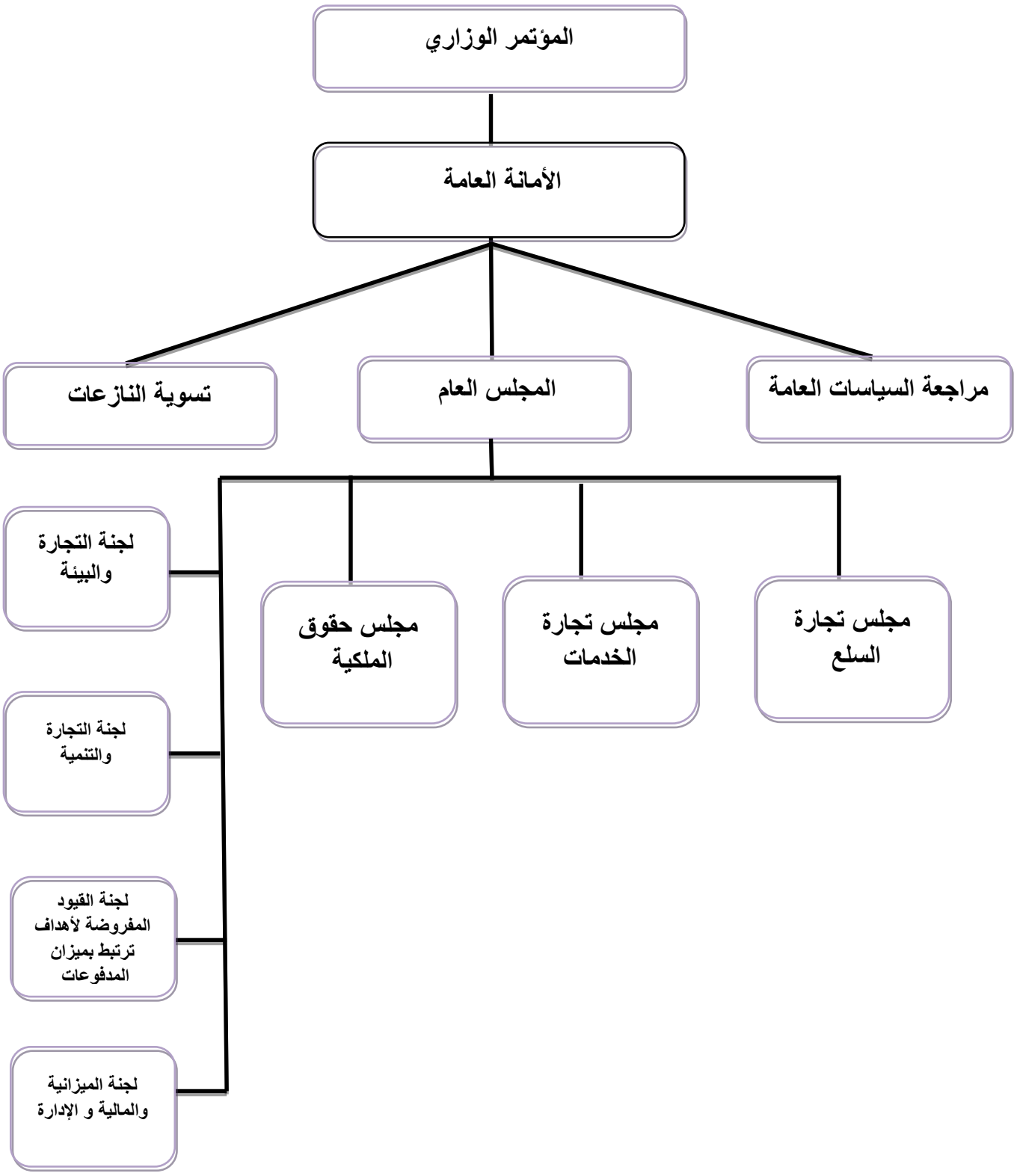

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مرجع سابق

المطلب الثالث: حماية البيئة و مكانتها حسب المنظمة العالمية للتجارة

سنتطرق في هذا المطلب إلي فرعين:

- الفرع الأول: حماية البيئة حسب المنظمة العالمية للتجارة
- الفرع الثاني: مكانة البيئة ضمن المنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول: حماية البيئة حسب المنظمة العالمية للتجارة

وقد بدأ الاهتمام بموضوع التجارة والبيئة وعلاقتهما بالتنمية المستدامة في التسعينات من القرن الماضي، وكانت هناك مقترحات لتضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة الاوروغواي، إلا أن هذه المقترحات لم تحظ بالموافقة الكافي، وأنشأت عن ذلك لجنة خاصة في منظمة التجارة العالمية تعنى بموضوعات البيئة تسمى "لجنة التجارة والبيئة "، تهدف هذه اللجنة إلى جعل السياسات التجارية والبيئية تتماشى مع بعضها البعض وهي بذلك ترتبط بالإنتاج الذي يتأثر بالموارد الطبيعية والبيئية ويؤثر فيها، فالعلاقة بين التجارة والبيئة ترابطية[1].

إذ تعتمد الأنشطة الاقتصادية كافة على البيئة التي هي أساس كل المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج، مثل التعدين والغابات،كما أن النفايات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية تؤثر على البيئة، وعلى الجانب الأخر تتأثر التجارة بالمخاوف المتعلقة بالبيئة،إذ أن حركة التجارة الدولية تتأثر بقواعد السوق التي تنادي بمنتجات نظيفة أو صديقة للبيئة. ولذلك يجب التوفيق بين السياسات التجارية والبيئية فلا يجب الاهتمام فقط بتحرير التجارة وما يترتب عن ذلك من تنمية دون وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان، كما لا يجب أن تعتمد الدول على الاعتبارات البيئية فقط دون مراعاة الجوانب والأولويات التنموية خاصة للدول النامية. مما سبق يمكن القول أن تحرير التجارة قد يكون مفيدا للبيئة وقد يكون ضارا بها، وهذا اعتمادا على القواعد والأنظمة المطبقة، فتحرير التجارة المبني على مراعاة القواعد البيئية سيساعد على التنمية البيئية والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة في حين سيكون تحرير التجارة دون مراعاة الجوانب البيئية سببا رئيسيا في الإضرار بالبيئة[2].

وتحظى العلاقة بين التجارة والبيئة بأهمية كبيرة في عالم اليوم، بسبب تعاظم المشكلات البيئية في معظم الدول وتفاقم تداعياتها على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وبسبب التطورات التي طرأت على المسرح التجاري العالمي، والمتمثلة في عمليات تحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، والاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بذلك.

[1] والي عبد اللطيف، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة في عولمة الوعي البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج3، ع1، 2019، ص3
[2] والي عبد اللطيف، بوستة جمال، مرجع سابق، ص4

الفرع الثاني: مكانة البيئة ضمن المنظمة العالمية للتجارة

يرجع اهتمام الفكر الاقتصادي بقضايا البيئة إلى مطلع القرن التاسع عشر، وخاصة إلى إسهامات رواد الفكر الكلاسيكي الأرثودوكسي. فقد تم وصف المشكلة الاقتصادية منذ البداية بأنها مشكلة ندرة، أي أن الموارد الاقتصادية ذات طابع محدود نسبيا، و أنها لا تكفي لإشباع الحاجات المتعددة، كما تم وصف هذه المواد بأنها موارد اقتصادية Economic Resources و ليست موارد حرة Free Resources، ولقد لعب كل من ديفيد ريكاردوDavid Ricardo، و روبرت مالتوس Robert Maltus دورا رئيسيا في تسليط الضوء على هذا الجانب، خاصة محدودية الموارد و الأرض الزراعية في مواجهة التزايد السكاني.

أولا- نظرية السكان لمالتوس 1978: يرى" مالتوس أن المشكلة الأساسية تتمثل في أن قدرة الإنسان على التكاثر أكبر من قدرة الأرض على إنتاج الحد الأدنى الضروري من الغذاء للإنسان حد الكفاف ولشرح الفكرة الأساسية افترض مالتوس أن السكان يتزايدون على شكل متتالية هندسية بينما يتزايد حد الاكتفاء من الغذاء على شكل متتالية حسابية"مما يجعل تلبية حاجيات هؤلاء السكان شبه مستحيلة، إلا بتوفر حلين أو مانعين وهم:

- موانع إيجابية كالحروب والمجاعة وانتشار الأوبئة و الأمراض وزيادة معدل الوفيات.
- موانع سلبية كتأخير من الزواج، وتنظيم النسل أو الامتناع مطلقا عن الزواج لتخفيض معدل الولادات.

ثانيا- قانون تناقص الغلة لريكاردو: جاء هذا القانون ليدعم النزعة التشاؤمية لقانون السكان لمالتوس، و هو من أهم القوانين التي تنظر للإنتاج الزراعي في حدين أفقي و رأسي؛ فالحد الأفقي مقصود به أن الأراضي ليست متساوية الخصوبة، ومحدودة الكمية، و الزيادات السكانية يلجأ المجتمع إلى استغلال الأراضي الأقل خصوبة؛ مما يؤدي إلى كمية أقل من الإنتاج الزراعي.

أما الحد الرأسي فالمقصود به أن الجرعات الإضافية المتتالية من عناصر الإنتاج المستخدمة في قطعة زراعية معينة تؤدي إلى زيادات متناقصة في العائد.

ثالثا- نظرية حدود النمو (نادي روما 1972) the limits to growth: وتسمى أيضا النظرية الكلاسيكية المعدلة للنمو الكلاسيكي، تبدأ هذه النظرية ببيان فكرة النمو موضحة أن العوامل الخمسة الأساسية موضع الدراسة: (1) استنزاف الموارد الطبيعية (2) النمو السكاني (3) التصنيع (4) سوء التغذية (5) تدهور البيئة، تنمو بفعل حلقات التغذية الاسترجاعية، ثم تعرض الدراسة النمو في النسق العالمي و العلاقات التي تنشأ بين المتغيرات المذكورة بالاعتماد على نموذج رياضي ضخم يقوم على مجموعة فرضيات؛ و يسفر حل هذا النموذج عن مجموعة نماذج تتجه دائما إلى توقف النمو والتدهور ثم الانهيار في كل الفرضيات التي تصاغ فيها علاقات النموذج.

حيث نلاحظ استمرار النظرة التشاؤمية لتحليل الاقتصاديين للبيئة، حيث تشير هذه النظرية إلى أن حدود النمو على الكرة الأرضية سوف تبلغ منتهاها خلال المائة عام القادمة بداية من سنة 1972، إذا استمرت الاتجاهات الحالية للنمو في السكان، و إنتاج الغذاء، و التصنيع، و تلوث البيئة و نضوب الموارد كما خلصت إلى نتيجة مشابهة لقانون مالتوس للسكان، بأن معدل نمو السكان يفوق بكثير معدل نمو الإنتاج الغذائي، أما فيما يخص أهم الأسباب فنادي روما يرى أنها متعددة منها نضوب الموارد العالمية غير المتجددة كالنفط و الغاز و بعض المعادن كالألمنيوم، إضافة إلى انتشار آثار التلوث بشكل كبير و واسع[1].

وفي سنة 2004 قام باحثون بنشر تقرير يحمل عنوان "حدود" النمو"، أي بعد 30 سنة، يحتوي على 12 سيناريو محتمل للتنمية في العالم من سنة 1990 إلى غاية 2100، حيث خلص التقرير إلى أن النمو السكاني الكبير والاستخدام اللاعقلاني للموارد الطبيعية يؤدي إلى فرض حدود للنمو الصناعي، وقبلها قام الباحثون بتقديم كتاب بعنوان "ما وراء الحدود" " Beyond The Limits" سنة 1992، و خلص إلى أن التوسع في الطلب على الموارد الطبيعية يتجاوز الحدود التي يمكن أن تستمر على المدى الطويل، حيث كانت فكرة الباحثين كيفية العودة مجددا إلى النطاق المستدام "Sustainable Territory"[2].

ومن أجل ذلك تم إدراج موضوعات التجارة والبيئة في أجندة منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995، ولكنها ظلت محل مفاوضات حتى تم الاتفاق على إدراجها في إعلان الدوحة عام 2001 تحت الفقرة 31 بتفريعاتها. تقوم لجنة التجارة والبيئة بمنظمة التجارة العالمية بتناول المفاوضات المتعلقة بموضوعات التجارة والبيئة في إطار نصوص إعلان الدوحة من خلال الاجتماعات الدورية والجلسات الخاصة للجنة[3].

[1] عبد الكامل بالحبيب، مرجع سابق، ص 49-50
[2] نفس المرجع السابق، ص51
[3] هيئة تخطيط الدولة، مرجع سابق ، ص 25

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

المطلب الأول: نتائج الدراسات المتعلقة بتحليل للسياسات التجارية الدولية

سندرس في هذا المطلب أربعة دراسات سابقة الأولى أطروحة دكتوراه بعنوان الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، والدراسة الثانية أطروحة كتوراه السياسة التجارية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة والدراسة الثالثة مذكرة ماجيستير دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية الدولية، الدراسة الرابعة النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية

الدراسة الأولى: أطروحة دكتوراه بعنوان الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية

- شماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2006.

والهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في تطور مراحل تكوين النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفي مضمون النظام الجديد للتجارة العالمية وتقصى آثاره على طبيعة واتجاهات التجارة الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية بالخصوص، ومدى توافقها مع مطالب التنمية لهذه الأخيرة.

الدراسة الثانية:أطروحة دكتوراه السياسة التجارية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

- عبد الكامل بالحبيب، السياسة التجارية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الاتحاد الأوروبي 1993-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة سبل تحقيق التنمية المستدامة، أي تحرير التجارة العالمية ونموها دون الأضرار بالمقدرات الطبيعية وحق الأجيال القادمة في بيئة سليمة.

- معرفة فرص المؤسسات الاقتصادية في ظل تزايد الاشتراطات والمعايير المفروضة من قبل الدول المتطورة على المنتجات المصدرة في أسواقها.

معرفة جهود وسياسات الاتحاد الأوروبي في سبيل التنمية المستدامة من خلال تبني سياسة تجارية تهدف إلى الحفاظ على البيئة.

الدراسة الثالثة: مذكرة ماجيستير دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية الدولية

- فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية الدولية-دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- دراسة التطورات التاريخية التي مرت بها السياسات التجارية ومعرفة مدى تأثيرها على التجارة الدولية.

-رصد واقع اتفاق الشراكة الأورو جزائرية و دور السياسات التجارية في تفعيله.

- معرفة أهم مجالات التحرير التجاري منذ دخول الجزائر في الشراكة الأورو جزائرية.

الدراسة الرابعة:مقالة علمية بعنوان النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية

- أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، جامعة الإسكندرية.

استهدفت هذه الدراسة التعريف بالنموذج الفكري الواقعي في تحليل السياسة الدولية، وأبرز النظريات التي يتضمنها هذا النموذج، وأهم التطورات التي لحقت به خلال العقود الستة الماضية، وعرض أظهر التحديات والانتقادات التي جابهت النموذج الواقعي خلال العقود الستة المنصرمة، والاستجابات الفكرية والردود وجهت لنموذجهم، التي قدمها الواقعيون في إطار التصدي لتلك التحديات والانتقادات التي وجهت لنموذجهم ومن ثم الوقوف على مدى نجاح النموذج الواقعي في الاحتفاظ بمكانته المتقدمة بين نظريات تحليل السياسة الدولية.

المطلب الثاني: نتائج الدراسات المتعلقة بأساليب تقييم الأثر البيئي

درسنا في هذا المطلب أربع دراسات كما في المطلب الأول، الدراسة الأول تتمثل في المجلة المصرية بعنوان دراسة تحليلية للسلع البيئية من منظور التجارة الدولية ، الدراسة الثانية مذكرة ماستر بعنوان مكانة قواعد حماية البيئة في ظل التجارة الدولية ، الدراسة الثالثة المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية بعنوان المنظمة العالمية للتجارة ودورها في عولمة الوعي البيئي ، الدراسة الرابعة مقالة بعنوان التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة

الدراسة الأولى: مقالة علمية بعنوان دراسة تحليلية للسلع البيئية من منظور التجارة الدولية

- سحر محمد عبود، دراسة تحليلية للسلع البيئية من منظور التجارة الدولية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مج 26، ع3، سبتمبر 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور اتجاه التجارة الدولية في السلع البيئية خلال العقد الأول من القرن الحالي، وكذلك هيكل التجارة الدولية في السلع البيئية، وأهم الفاعلين الرئيسين.

بالإضافة إلي التعرف على مدى الحماية التي تواجه تدفقات التجارة الدولية في ا لسلع البيئية سواء كانت في صورة قيود تعريفية أو قيود غير تعريفية، والي أي مدي تختلف هذه الحماية عن مثيلتها بالنسبة للسلع الأخرى وكذلك إلي أي مدي تختلف هذه الحماية ما بين الدول ذات المستويات التنموية المختلفة.

الدراسة الثانية:مذكرة ماستر بعنوان مكانة قواعد حماية البيئة في ظل التجارة الدولية

- يحياوي سميرة، يحياوي كهينة، مكانة قواعد حماية البيئة في ظل التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مكانة البيئة في ظل التجارة الدولية، والتطرق إلى مسألة حماية البيئة وضرورة الحفاظ عليها وكيفية مواجهة الآثار الناجمة عن النشاط الاقتصادي وهي من المسائل التي نالت اهتمام الدول والحكومات والمنظمات، حيث تطلب الأمر العمل على إرساء آليات كفيلة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة دون التأثر سلبا على البيئة وهذه الآليات تتمثل في الآليات الوقائية التي تتضمن مبدأ الوقاية ومبدأ الحيطة، والآليات المالية التي تتضمن مبدأ الملوث الدافع والحوافز الجبائية ومنه تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مكانة قواعد حماية البيئة في التجارة الدولية ومعرفة مدى تكريس هذه الآليات في التجارة الدولية.

الدراسة الثالثة: مجلة أكاديمية بعنوان المنظمة العالمية للتجارة ودورها في عولمة الوعي البيئي

- والي عبد اللطيف، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في عولمة الوعي البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج 03، ع01، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز فكرة التكامل بين المنظمة العالمية للتجارة والوعي البيئي على اعتبار أن تحقيق هدف حماية البيئة يؤدي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تعتبر أساس النمو الاقتصادي،كما انو يجب أن لا تمثل السياسات البيئية حاجزا في سبيل تحرير حركة التبادل التجاري الدولي باعتباره العصب الرئيسي لتنشيط حركة الاقتصاد العالمي.

الدراسة الرابعة: مقالة بعنوان التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة

- سلمى عائشة كيحلي، سليمة غدير أحمد، التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة، مقالة، جامعة ورقلة.

وقد تم في هذه الورقة البحثية التوجه إلى لتقييم الأثر البيئي للمشكلات الاقتصادية هو محاولة لإيجاد صيغة للتخفيف من الآثار الضارة والسلبية الناجمة عن تزايد اعتماد المؤسسات والأفراد على حد السواء، على طرق تهدم البيئة وتسببت تلوثا ضخما، وتحديد نتائج هذا التدخل على الوسط البيئي الطبيعي أو الحضاري.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو أن دراستنا تهدف إلى فهم الترابط الوثيق بين القضايا البيئة والتجارية التي تعد أحد أهم الموضوعات التي اكتسبت أهمية كبيرة ومتزايدة تدريجيا مع تزايد الوعي والاهتمام الدولي بقضايا حماية البيئة والحفاظ عليها وجعلها بيئة نظيفة.

بحيث يمكن للعلاقات التجارية المفتوحة والمنتظمة والمتكافئة بين البلدان أن تسرع من انتشار الحلول التكنولوجية السليمة بيئياً على مستوى العالم وتسهل إنشاء وتوسيع أسواق المنتجات المستدامة، ومع التأثيرات المتزايدة لآثار تغير المناخ وندرة الموارد - التي يمكن الشعور بها بمقاييس متفاوتة عبر أجزاء مختلفة من العالم - تلعب التجارة دوراً هاماً في تعزيز المرونة البيئية.

ونبحث من خلال هذه الدراسة الوصول للرابط المشترك بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة للبيئة في التفاعل بين التجارة والبيئة وتحديد السبل التي تضمن أن التجارة والبيئة الصحية يعزز كل منهما الآخر.

وتمثلت دراستنا الحالية في معرفة عمليات تقييم الأثر البيئي على الآثار الناجمة عن الأحكام المتعلّقة بالبيئة، وتتبع عمليات التقييم هذه الآثار المحتملة للأحكام المتعلّقة بالبيئة على الأسواق والتكنولوجيا والأنظمة، ويلزم إجراؤها حاليًا في جميع الاتفاقات التي يوقعها كل من كندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث: مكانة البيئة في السياسة التجارة الأوروبية

المطلب الأول: علاقة سياسة التجارية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الاوروبي[1]

يتخذ الاتحاد الاوروبي خطوات من اجل تعجيز التنمية المستدامة العالمي لإدماج الاهتمامات البيئة في علاقاته الخارجية وسياساته التجارية، ويرتكز على إدراج القضايا البيئية في عملية التوسع، وعلى تعاون عالمي، أقوى بشأن القضايا البيئية من خلال تعزيز منظومة الأمم المتحدة وإيجاد توازن أكبر بين قواعد تحرير التجارة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

وبشكل خاص تتمثل جهود الاتحاد الأوروبي في ربط سياسته التجارية لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة:

- **على المستوى المتعدد الأطراف:** يشارك الاتحاد الأوروبي في أعمال الدورة العادية للجنة التجارية البيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بشأن تحرير السلع والخدمات البيئية ، وفي 24 جانفي 2014، أطلق الاتحاد الاوروبي مع 13 عضو أخر في منظمة التجارة العالمية مبادرة السلع الخضراء في سياق منظمة التجارة العالمية، وسوف تساعد مفاوضات السلع الخضراء الجارية (اتفاقية السلع البيئية) في تحرير التجارة ، وذلك من خلال الوصول على سلع وتكنولوجيات بيئية بتكلفة اقل وتفيد البيئة إلى توفير منتجات بيئية عالية الجودة لجميع البلدان.
- **على مستوى الثنائي الإقليمي:** يعتبر أحد المستويات الأساسية لسياسة الاتحاد الأوروبي في تفاوض على الأحكام البيئة وتنفيذها، كما يعتبر جزء خاص بالتجارة والتنمية المستدامة (tsd) في الاتفاقيات التجارية وتشمل جملة من القضايا، منها - الالتزام بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأساسية والتنفيذ الفعال لها – السعي إلى مستويات عالية من الحماية – التطبيق الفعال للقوانين المحلية وعدم الانتقاض منها في هذا المجال –أحكام محددة تشجع الممارسات والمخططات التجارية التي تدعم وتعزز أهداف التنمية المستدامة –أحكام متعلقة بالإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية (مثل التنوع البيولوجي والحياة البرية والغابات وما إلى ذلك)
- **على مستوى الأحادي:** يوجد برنامج الأفضليات المعمم هذا النظام عبارة عن أداة سياسية لتجارة الأوروبية لدعم التنمية المستدامة والحكم الراشد في البلدان النامية، وهي توفير تفضيلات تجارية إضافية للبلدان النامية التي تصدق وتنفذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمل والبيئة من الحكم الراشد
- **إجراءات أخرى:** هناك عدد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف و التي تستخدم في تدابير السياسة التجارية وعلى سبيل المثال التنوع البيولوجي (اتفاقية الأنواع الحيوانية والنباتية

[1] بالحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص 166

المهددة بالانقراض)،والمواد الكميائية ذات الاهتمام الإقليمي والعالمي و الاستنفاد من طبقة الأوزون ومن ابرز الأمثلة على إجراءات الاتحاد الأوروبي اللائحة المتعلقة بالأخشاب والاتفاقات الشراكة الطوعية، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون بإبلاغ تنظيم.

المطلب الثاني : واقع التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي[1]

سنتناول في هذا المطلب إلى أهم المؤشرات:

أولا: استهلاك المنتجات السامة و الخطيرة

الجدول2-1- حجم الاستهلاك للمنتجات السامة و الخطيرة على صحة الإنسان و على المحيط داخل الاتحاد الأوروبي

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي المنتجات	370.7	369.3	378.0	388.7	355.0	305.7	355.3	340.3	340.4	338.8	352.3	347.5	344.7
خطر صحي	240.1	241.0	240.6	244.7	223.8	201.6	226.5	226.5	216.8	218.0	214.2	220.7	218.5
خطر بيئي	136.3	137.6	139.7	140.5	129.8	117.7	133.3	133.3	128.1	127.5	125.7	124.9	125.0

المصدر: بالحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص192

الشكل 2-2- حجم الاستهلاك للمنتجات السامة و الخطيرة على صحة الإنسان و على المحيط داخل الإتحاد الأوروبي

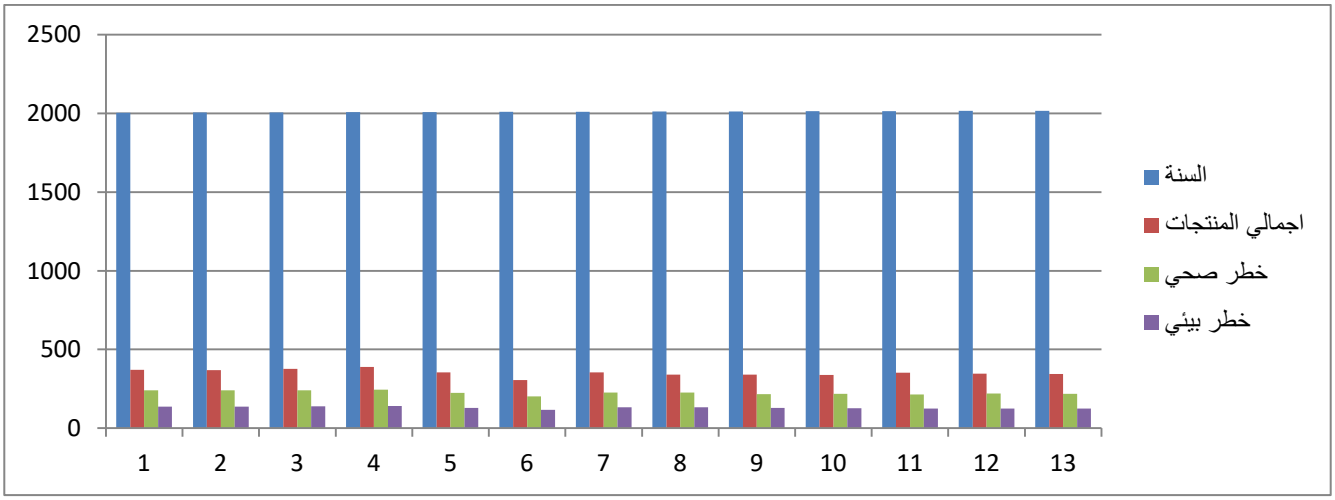

المصدر:من إعداد الطلبات اعتمادا على بيانات الجدول السابق

[1] بالحبيب عبد الكامل ، مرجع سابق ، ص 191 إلى 193

ثانيا: المساحة الغابية

الجدول 2-2:نسبة المساحة الغابية في الاتحاد الاوروبي و مساحتها من كل دولة عضو

السنة	2009	2012	2015
الاتحاد	39.3	40.7	41.9
بلجيكا	21.7	22.4	23.1
دنمارك	13.7	13.4	15.6
ألمانيا	30.9	31.1	32.2
إسبانيا	33.5	36.6	39.2
ايطاليا	33.6	35.0	35.6
فرنسا	30.1	30.6	31.0
المملكة	25.3	25.6	26.9

المصدر: بالحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص192

الشكل -2-3- تطور نسبة المساحات الغابية في الاتحاد الأوروبي 2009-2015

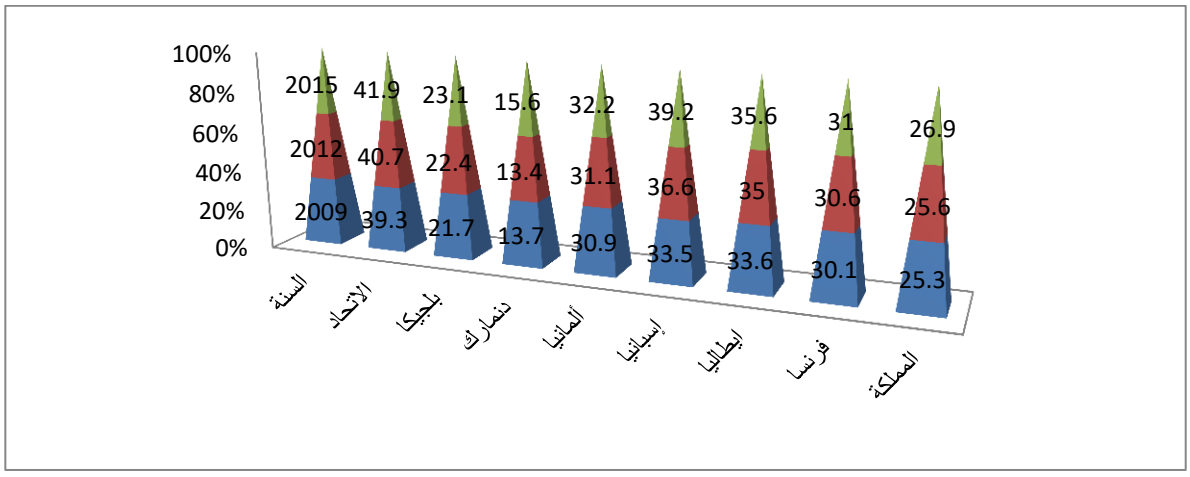

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الجدول السابق

من الجدول نلاحظ تطور و توسع الأراضي الغابية في اغلب دول الاتحاد الأوروبي و الذي يعود إلى السياسات البيئية الصارمة التي تبنتها و انتشار الوعي البيئي لدى سكان الاتحاد.

ثالثا: المياه النظيفة

هذا المعيار يبين النسبة المئوية للسكان المحرومين من مياه نظيفة للاستعمال الصحي من النسبة الإجمالية للاتحاد الأوروبي.

الجدول 2-3- نسبة السكان المحرومين من المياه النظيفة داخل الاتحاد الاوروبي 2009 – 2016

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد	-	2.9	2.4	2.3	2.2	2.1	2.0	1.9
بلجيكا	0.3	0.1	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.1
دنمارك	-	-	0.5	0.3	0.6	0.5	0.5	0.6
ألمانيا	0.1	0.4	0.0	0.0	-	-	-	0.0
إسبانيا	-	-	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.3
ايطاليا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1
فرنسا	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
المملكة	-	0.0	-	0.2	0.2	0.3	0.4	0.3

المصدر: بالحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص193

يبين الجدول التغطية الصحية للمياه النظيفة في الاتحاد الأوروبي، نسب الحرمان منها ضعيفة جدا في أغلب دول الاتحاد، حيث يعود ذلك إلى البنية التحتية القوية للاتحاد إضافة إلى البنية التحتية القوية للاتحاد، إضافة إلى التنمية الاقتصادية بما تتضمنه من توفير متطلبات المعيشة للأفراد مع تمتع دول الاتحاد الأوروبي بخصائص جغرافية جعلتها غنية بموارد المياه السطحية و الجوفية و مياه الأمطار.

الشكل 2-4- رسم بياني يبين نسبة السكان المحرومين من المياه النظيفة داخل الاتحاد الاوروبي 2009 – 2016

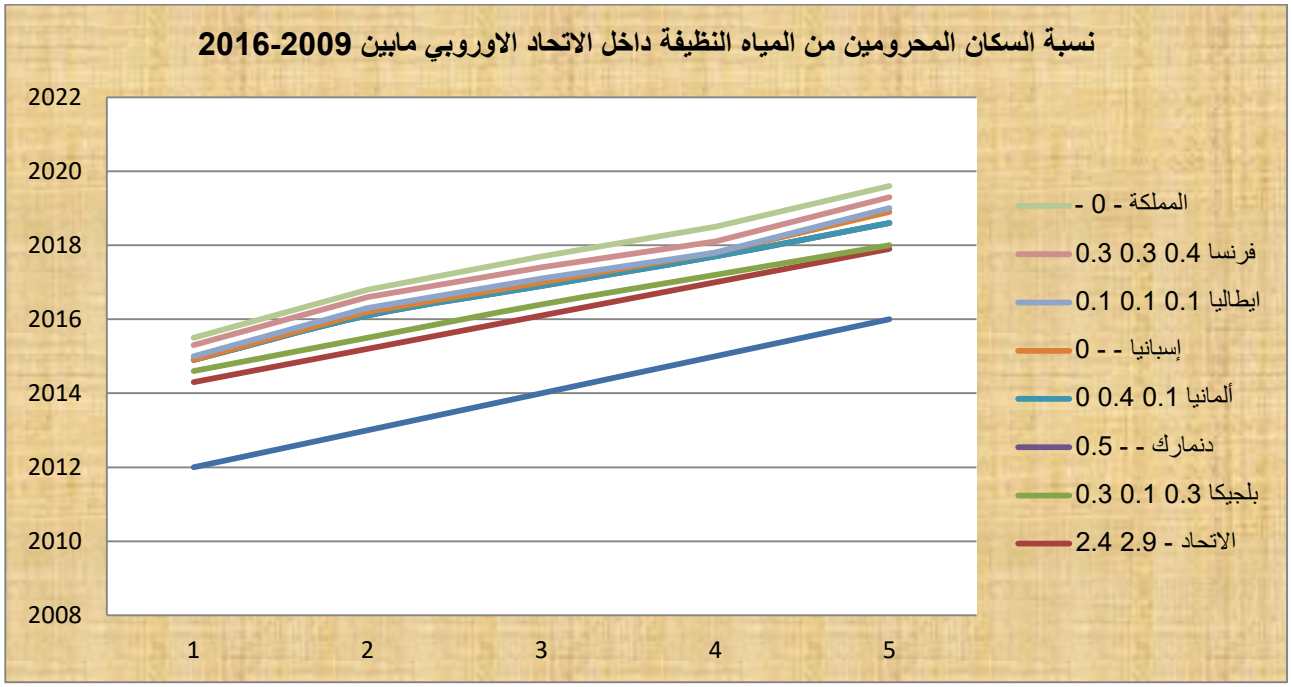

المصدر : إعداد الطالبات بناءا على بيانات الجدول السابق

المطلب الثالث : تحليل بعض النزاعات البيئية في التجارة الدولية

سنتناول في هذا المبحث قضايا بيئية دولية والمتمثل فيما يلي مشكلة الاربيان والسلاحف بين الهند وماليزيا وباكستان وتايلندا ضد الولايات المتحدة الأمريكية المفاوضة الدولية بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية قضية البقر الهرموني 1996 قضية لحوم الدواجن المجمدة البرازيلية 24فيفري 1997

أولا :مشكلة الاربيان والسلاحف بين الهند وماليزيا وباكستان وتايلندا ضد الولاياتالمتحدة الأمريكية[1]

يحدد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أهدافهم البيئية الخاصة، ولقد أعيد تأكيد ذلك في حالات عديدة على مر السنين، ولا سيما في حالتين محددتين هما: "الأربيان و السلاحف، و الإطارات المعاد تجديدها في البرازيل"، وفي حالة الأربيان والسلاحف التي تعود إلى عام 1997 قدمت الهند وماليزيا وباكستان وتايلندا شكوى مشتركة ضد حظر فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على واردات أنواع ومنتخبات معينة من الأربيان وكانت حماية السلاحف البحرية الدافع الرئيسي الكامن وراء هد الحظر فقد ادرج الفنون الأمريكي المتعلق بالأنواع المهددة بالانقراض لعام 1973

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الأسواق السلع الزراعية 2022 .جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية نهج السياسات من أجل التنمية المستدامة . روما .http ://doi.org/10.4060/cc0471ar

الأنواع الخمسة من السلاحف البحرية الموجودة في المياه الأمريكية في قائمة الأنواع المعرضة للانقراض أو المهددة وطلب أن تستخدم سفن الصيد الأمريكية معدات صيد تعرف بأدوات استبعاد السلاحف،في شباك الصيد عند الاصطياد في هد المناطق في حال وجدت فيها سلاحف بحرية، وبموجب القانون العام الأمريكي الذي يتناول مسالة الواردات ، لا يجوز استيراد الاربيان الذي يتم اصطياده بواسطة تكنولوجيات قد يكون لها تأثير ضار على السلاحف البحرية إلا إذا كان من المؤكد أن البلد الذي يجري عمليات الصيد لديه برنامج تنظيمي أوان بيئة الصيد فيه لا تشكل تهددا على السلاحف البحرية.

وأشارتهيئة الاستئناف التابعة لآلية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية إلى انه بموجب قواعد المنظمة،يحق للبلدان اتخاذ إجراءات تجارية لحماية البيئة،ولاسيما الأنواع المهددة بالانقراض والموارد القابلة للنفاذ وان التدابير الرامية إلى حماية السلاحف البحرية تعتبر شرعية بموجب المادة عشرين من الاتفاق العام بشان التعريفات الجمركية والتجارة العالمية (التي تتناول استثناءات عديدة على القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك لأسباب بيئية معينة) بشرط توافر معايير معينة مثل عدم التميز وفي هذه الحالة اعتبر الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية غير متسق مع المادة الحادية عشر من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (التي تحد من استخدام تدابير حظر أو تقييد الواردات) وغير مبرر بموجب المادة عشرين من الاتفاق . وكان السبب المعطى هو أن التجارة العالمية حيث أنها قدمت المساعدة الفنية والمالية للبلدان الأسيوية الأربعة (الهند وماليزيا و باكستان وتايلندا) التي تقدمت بالشكوى .

ثانيا- المفاوضة الدولية بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية:[1]

النزاع المشهور بين أنصار البيئة وأنصار الجات ولق بقضية التونة والدلفين وهو نزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك،حيث فرضت الولايات المتحدة حظر استيراد التونة من المكسيك بحجة أن اصطياد التونة يؤدي إلى انقراض الدلفين،وذلك لأن التونة تسبح تحت الدلافين ومن أجل اصطيادها اعتاد الصيادون على رمي شباك كبيرة في الماء ثم سحبها فيتم صيد الدلافين معها مما عرضها للموت،لذلك فرضت الولايات المتحدة الأمريكية قوانين على صيادي التونة و هو قانون حماية الثديات المائية الأمريكية تجنبا وحماية لصيد الدلافين،لجأت المكسيك إلى جهاز تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية الذي أيد موقف الحكومة المكسيكية لأن تصرف الولايات المتحدة يتنافى مع مواد الاتفاقية،وخاصة مبدأ المعاملة الوطنية،كما خلصت اللجنة انهلا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم الاستثناءات الممنوحة لها بموجب المادة 20 من الاتفاقية

[1] مقالة علمية للبحوث القانونية والسياسية " المجلد الثالث – العدد الأول– والي عبد اللطيف، بوستة جمال – المنظمة العالمية للتجارة و دورها في عولمة الوعي البيئي–2019 – ص 9–10

خارج حدودها، فلا يجوز لدولة أن تجبر دولة أخرى على الالتزام بقواعد بيئية تفرضها الأولى على نفسها فلكل دولة اختيار الوسائل التي تستخدمها للحفاظ على البيئة ، في حين رأى أنصار البيئة أن قرار المنظمة بمثابة تهديد لحماية البيئة.

مما سبق يمكن القول أن هذه الآلية لعبت دورا هاما فيما يخص المسائل البيئية،كما يشدد النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية على ضرورة الإسراع في تسوية المنازعات تحقيقا لحسن سير المنظمة ويتخذ قرارات بالتوافق بحيث يضمن استقرار العلاقات التجارية الدولية من خلال إيجاد حلول لمنازعات تجارية تتأثر بالاعتبارات البيئية.

ثالثا: قضية البقر الهرموني 1996[1] تتمثل القضية في رفع الولايات المتحدة لشكوى لدى هيئة المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بسبب قيام الاتحاد الاوروبي بحظر استراد لحوم الأبقار التي تحقن بالهرمونات لزيادة كمية اللحم فيها، حيث أكدت اللجنة الأوروبية ان هذه القضية تحتاج لعدة دراسات للتأكيد من خلو هذه اللحوم من المواد الهرمونية التي تسبب أخطار على صحة الإنسان وتصيبه بالإمراض، مشيرة إلى صدور دراسة فنية في بروكسل تؤكد إن بعض اللحوم التي تحقنها أمريكا بالهرمونات تسبب أمراض السرطان، وان اللجنة الأوروبية لمراقبة صلاحية اللحوم الحيوانية و التي تضم خبراء فنيين و أطباء بيطريين من كافة الدول الأعضاء، قد أصدرت تقريرا رسميا ثبت فيه صحة ما جاء في الدراسة الفنية،حيث أن واحد من بين 6 هرمونات للنمو و التي تحقن بها الأبقار الأمريكية تسبب مرض السرطان.

وفي 13 فيفري 1998 رفضت الأجهزة المعنية بتسوية النزاعات في المنظمة الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بحق لحوم الأبقار الأمريكية ، واعتبرتها إجراءات غير ضرورية ومخالفة لقواعد المنظمة.

رابعا :قضية لحوم الدواجن المجمدة البرازيلية 24فيفري 1997[2] تتمثل القضية في رفع البرازيل لشكوى لدى هيئة المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية ، بسبب قيام الاتحاد الاوروبي في إطار التدابير الصحية، بحظر استراد لحوم الدواجن المجمدة التي تحقن

[1] بالحبيب عبد الكامل ، مرجع سابق ، ص194
[2] بالحبيب عبد الكامل ، مرجع سابق ، ص 194

بالهرمونات لزيادة كمية اللحم فيها، وكدا تزوير مصدري البرازيل للشهادات الصحية الخاصة بهذه اللحوم، وبعد عدة محطات من المنازعات لجأ الطرفين الاتحاد الاوروبي والبرازيل إلى عقد اجتماع ودي في21 أكتوبر 1998 و اتفقا على حل هذه المشاكل التجارية بشكل ودي وفق جدول زمني.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا البحثية السابقة لهذا الفصل المتمثل في دراسة حالة عرفنا بأن المنظمة العالمية للتجارة مختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة مابين الدول وتهدف المنظمة لإيجاد منتدى للمفاوضات التجارية ولها عدة أهداف والاتخاذ القرارات في المنظمة العالمية بالتوافق الآراء بين الأعضاء كما لها عدة أهداف ومهام أخرى وهي تضم مجموعة من الأعضاء تمثل هيكل تنظيمي لهذه المنظمة ولها مكانة عظمى في حماية البيئة والتدخل في فض النزاعات أو المفاوضات الدولية ، كما سلطنا الضوء على الاتحاد الأوربي باعتباره قوة تجارية تهتم بجانب تحرير سياسة التجارة البيئية من جميع القيود، مع تنظيم المحكم لكافة الدول غير الأعضاء بالنسبة لسياسته التجارية تطبيقا لمبدأ الحماية لمعايير بيئية محكمة ودقيقة مما جعل موقفه أقوى خاصة عند النزاعات ما بين الدول

خاتمة

خاتمة

وختاما و حسب ما تطرقنا إليه في الفصلين فإن للسياسات التجارية دوراً حاسماً في تعزيز التجارة المتوازنة وضمان المنافسة العادلة في السوق العالمية، حيث يتم تنفيذ هذه السياسات من قبل الحكومات لتنظيم ومراقبة تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، بهدف خلق فرص متكافئة لجميع المشاركين. ومن خلال وضع القواعد والأنظمة، تسعى السياسات التجارية إلى معالجة الاختلالات التجارية، وحماية الصناعات المحلية ، وتعزيز النمو الاقتصادي لكافة الدول.كما أن الانشغالات البيئية أصبحت تمثل بعدا جديدا لا يمكن لنظام التجاري متعددة الأطراف أن يتجاهلها أو يضعها على الهامش، وانه من الممكن حماية البيئة دون المساس بالمبادلات التجارية الدولية،فأشارت المنظمة التجارة العالمية (WTO) إلى تعزيز التجارة المتوازنة من خلال التعاون المتعدد الأطراف، حيث تضع القواعد التي تحكم التجارة الدولية، مما يضمن التزام الدول الأعضاء بممارسات التجارة العادلة. فهو يوفر منصة للتفاوض وتسوية المنازعات، مما يمكّن البلدان من معالجة الاختلالات وحل النزاعات بطريقة شفافة ، ومن خلال تشجيع التعاون المتعدد الأطراف يمكن للسياسات التجارية أن تعزز نظاما تجاريا عالميا أكثر توازنا وشمولا.

و للاتحاد الأوروبي سياسة بيئية تتميز بمعايير ومتطلبات صارمة لدخول المنتجات لأسواقه هذا ما أدى به إلى تفاوض مع عدة دول بسبب منعه لمنتجاتهم بحجة حماية البيئة وهذا أدى به إلى نزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية

نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: والتي تقول السياسة التجارية الدولية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية

للدولة و هي تعني موقف الدولة من التجارة الدولية و من العلاقات التجارية التي يجريها الأشخاص المقيمين على إقليمها مع أشخاص مقيمين بالخارج؛ فرضية صحيحة. حيث أن السياسة التجارية الدولية تدرس العلاقات فيما بين الدول في مجال التجارة.

- الفرضية الثانية: تعرف المعايير البيئية بأنها الشروط البيئية التي يجب توفرها في أي منتج

سواء أساليب إنتاجها أو عبوتها أو تغليفها مع مراعاة التلوث البيئي؛ فرضية صحيحة. إذ أن المعايير البيئية تعتبر ركيزة أساسية للسلامة الصحية و البيئية من حيث مكوناتها أو طريقة تغليفها أو أساليب إنتاجها.

- الفرضية الثالثة: إن لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية أهمية كبيرة في حل النزعات بين الدول

و خاصة البيئية منها؛ فرضية صحيحة. حيث أن اتفاقيات المنظمة العالمية تقوم بحل جميع المنازعات التجارية و بما أن البيئة جزء لا يتجزأ منها فهي معنية بذلك.

نتائج الدراسة:

مما سلف ذكره يمكن إدراج العديد من النتائج من خلال دراستنا نوجز أهمها في ما يلي:

تعتمد السياسة التجارية الدولية على مجموعة من الأسس و القواعد و الأساليب التي تحقق مجموعة من الفوائد و الأرباح و ذلك بتطبيق مجموعة من السياسات سواء كانت حماية او حرية مع مراعاة الجانب البيئي لها وفقا لمعايير و شروط معينة.

إن منظمة التجارة الدولية و اتفاقياتها دورا هاما في العلاقات السياسة البيئية و التجارية بين الدول خاصة عند وقوع اختلاف رأي أو نزاع معين حيث تعمل على حله بطرق سلمية دون ضرر لكلا الطرفين.

توصيات الدراسة:

استنادا إلى النتائج السابقة يمكننا اقتراح بعض التوصيات المرتبطة بالبحث حسب ما يلي:

- على منظمة التجارة العالمية السعي على العقد اتفاقيات متعددة الأطراف تعالج موضوع البيئة بشكل مباشر، لكن تظهر فعاليتها وتتجنب التأويلات لاستعمالها كأدوات حماية جديدة.
- على منظمة التجارة العالمية بدل المزيد من الجهد للبحث على تأثيرات تحرير العالمية على البيئة.
- الاهتمام بضرورة نشر الوعي البيئي على مستوى الأفراد و المؤسسات على طريق التعليم و الإعلام و غيرها.

أفاق الدراسة:

من خلال تناولنا لهذا البحث تبين لنا أن هناك جوانب و عناصر هامة جديرة بالدراسة لتكون انطلاقة لإشكاليات بحوث و دراسات أخرى و هي:

- آليات تسوية المنازعات البيئية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.
- تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية بين متطلبات التنمية و حماية البيئة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1. ابن منظور، محمد بن مكرم لسان العرب،ط2، دار صادر، لبنان الجزء الرابع، (د . س. ط).
2. أحمد محمد سيف، التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها،جامعة المنوفية، .2001
3. بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير ، تأثير المعايير البيئية على تسويق منتجات الدول النامية في الأسواق الدولية (حالة المنتجات الجزائرية).
4. التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) .
5. حسن صعب، علم السياسة، الطبعة الثانية دار العلم للملايين، لبنان، 1975.
6. حسين مصطفى غانم الإسلام وحماية البيئة من التلوث، ط1، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1997.
7. حسين وجدي محمود العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، مصر، (د.س. ط).
8. خليل السحمراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، البيعة الأولى، دار النفاس للجماعة و النشر والتوزيع البنات، 2003.
9. دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأور ومتوسطية.
10. رشيد الحمد محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة،الكويت،1979 .
11. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007..
12. سميح عاطف الزبن، السياسة والسياسة الدولية، الطبعة الثالثة، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، (د.س.ط).
13. سمير لقماني، منظمة التجارية العالية بالآثار السلبية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية،ط1، 2004.
14. طارق يوسف حسن جابر، السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي، الطبعة الأولى دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2011.
15. عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية القاهرة، 2000.
16. عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محمد زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
17. عبد السلام بلبالي، بوبكري بكري التلوث البيئي و أثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة (1970-2010) حالة الجزائر .
18. فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2007.
19. مؤسسات الصناعات الغذائية وأثارها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول.

20.ناصر دادي مدون احتياوي محمد، الجزائر والمنضمة العالمية التجارة،أسباب الانضمام النتائج المرتاب معالجتها بدار المحمدية العامة،2003.

21.نجم العزاوي عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة (نظم) و متطلبات و تطبيقات 14000 (ISO) ، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007.

22.نجم العزاوي عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم و متطلبات وتطبيقات (14000 Iso) ، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

23.نعيمي بنوري وغراس عبد الحكيم التجارة الدولية، دروس في الأعمال الدولي، الجزء الأول، 1999.

ثانيا: المذكرات

1. بن براح الهام، خرخاش مروة،المنظمة العالمية للتجارة ودورها تأطير التجارة الدولية، مذكرة ماستر قانون أعمال،2020-2021.
2. بن عيسى فوزي، و خاوة منال و مصباحي عبد العزيز،دور المنظمة العالمية للتجارة في توحيد معايير البيئة للتجارة الدولية،ماستر مالية و تجارة دولية، 2021-2022.
3. بوخملة عمر ، مبدأ تقييم الأثر البيئي ، دراسة في إطار القانون الدولي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام ، تخصص قانون البيئة ، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف ،2019/07/28 .
4. تزالت محمد و شريف العربي، السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي ،مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، 2015 -2016.
5. رشيد الحمد محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، الكويت، 1979 .
6. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
7. تزالت مجمد و شاريف العربي ،السياسات التجارية والاندماج في الاقتصاد الدولي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، سنة 2015-2016.
8. عبد القادرعوينان،تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة سع دحلب البليدة ، 2008 .
9. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية) ، مذكرة ماجستير اقتصاد دولي ، 2012-2013.
10. قايدي سامية ، التجارة الدولية ، دكتورا علوم تخصص قانون، تيزي وزو.
11. عبد الكامل بالحبيب ،دور السياسات البيئية التجارية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تجارة دولية .

ثالثا: المقالات

1. أوصالح عبد الحليم و المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا ، مجلة للدراسات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعي تمنراست ، العدد 05 جانفي 2014 .
2. زروق العربي ، حميدة جميلة ، تقييم البيئي كآلية قانونية لصناعة السياحة والمستدامة ، مقال الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 12، العدد 02 القسم (أ) العلوم الاقتصادية والقانونية .
3. زروق العربي ،حميدة جميلة ، تقييم البيئي كآلية قانونية لصناعة السياحة والمستدامة ، مقال الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 12 ، العدد 02 القسم (أ) العلوم الاقتصادية والقانونية .
4. صفاء فوزي خالد الزعبي، المنظمة العالمية للتجارة وبلدان العالم النامية، المجلة العربية للنشر العلمي، ط2، 2022.
5. عبد الفتاح ثابت ناصر، مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة، الدانمارك ، الإصدار السادس، 2020 .
6. عبد الله بوعلجية، تقييم الأثر البيئي للمشرعات التنموية ، سلسلة بورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد147، 2019.
7. لفايدة عبد الله ، شباركة مهدي، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الرابع العدد3) ، دراسات تقييم الأثر البيئي كأداة لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر.
8. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12 ،المجلد 01-2015 ، اثر الالتزام بالمعايير البيئية الأوروبية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية .
9. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية " المجلد الثالث ، العدد الأول، والي عبد اللطيف، بوستة جمال ، المنظمة العالمية للتجارة و دورها في عولمة الوعي البيئي،2019 .
10. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،حالة الأسواق السلع الزراعية 2022 .جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية نهج السياسات من أجل التنمية المستدامة ، روما .
11. والي عبد اللطيف، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة في عولمة الوعي البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج3، ع1، 2019.
12. ورقة رقم -8- المشكلات البيئية الرئيسية في المجتمع المعاصر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية تبليسي الاتحاد السوفياتي، 1977.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. أهداف المنظمة العالمية التجارة 8264-4755-
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0dd55004-bb12
23:25.08/05/2024
2. http://doi.org/10.4060/cc0471ar
3. http://glossary.eea.europa.eu//terminology/sitesearch?term=environment, 14/04/2024, 09:49

خامسا: المراجع الأجنبية

1- Altmann, Jörn: International Environmental Standards - Considerations on Principles and Procedures Inter-Economics, Baden-Baden, Volume 29

2- Combe Emmanuel: organisation mondial du commerce, Armand Colin, Paris, 1999